مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٤٨٥

الأربعاء، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بيترسن	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد تشن شو
	غينيا	السيد ديالو
	فرنسا	السيد دوتريو
	الكاميرون	السيد بلينغا – إبوتو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المكسيك	السيدة لاخوس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد كونجول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليامسون

جدول الأعمال

الحالة بين إريتريا وإثيوبيا

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا (S/2002/205)

02-27491 (A)
0227491

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة بين إريتريا وإثيوبيا

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا (S/2002/205)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا وإريتريا وإسبانيا وهولندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد تيسيما (إثيوبيا)، والسيد سيوم (إريتريا)، والسيد آرياس (إسبانيا)، والسيد فان دن برج (هولندا)، والسيد موتومورا (اليابان)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد أولي بيتر كولبي، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى إريتريا وإثيوبيا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أولي بيتر كولبي، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/205 ، التي تتضمن نص تقرير بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

أعطي الكلمة للسيد كولبي، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا.

السيد كولبي (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقدم تقرير بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى إثيوبيا وإريتريا. وبفضل كفاءة أداء المجلس والأمانة العامة، أصبح هذا التقرير متاحا منذ عدة أيام، ولا بد أننا جميعا قد تلقينا نسخا منه.

وقبل الخوض في الجوانب الموضوعية للتقرير، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص امتنان جميع أعضاء المجلس للبلدين وزعمائهما على ما لقيته البعثة من ترحيب حار وحفاوة بالغة في كل من أديس أبابا وأسمرة، وأيضا خلال زياراتنا في الميدان. وإنه من دواعي اعتزازي أن أترأس بعثة في مثل هذه الظروف الإيجابية المؤاتية في كل من البلدين.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقدير البعثة لبعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا؛ وللممثل الخاص للأمين العام، السفير ليغويلا؛ ولقائد القوة، اللواء كامايرت، ولفرع الأمانة العامة، على تيسير الترتيبات السوقية خلال الزيارة بشكل فعال، مما مكننا من تغطية مناطق كثيرة في ثلاثة أيام والتعرف على تجربة بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا بصورة مباشرة.

وقمنا كذلك بزيارة مخيم للمشردين داخليا وبعض المناطق المتضررة بالحرب. والمعطيات التي حصلنا عليها أثناء البعثة ستكون مفيدة في مداولات المجلس بشأن هذه العملية ودعمها.

أخيرا، أشكر زملائي أعضاء المجلس علي مشاركتهم البناءة في البعثة. لقد كان الدعم المقدم لوفدي طوال البعثة مثاليا. ويدل اشتراك جميع أعضاء المجلس في البعثة على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لعملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا. ويشرفني أن أقول إن التقرير المعروض على المجلس يعبر عن مجلس يجمع على رأي واحد ويلتزم بمساعدة الطرفين بشكل فعال في تنفيذ اتفاقي الجزائر والإسهام في إتمام عملية السلام.

لقد أظهرت البعثة استمرار التزام الطرفين بتنفيذ اتفاقي الجزائر. ودللت الاجتماعات التي عقدت مع رئيس الوزراء ميليس زيناوي في أديس أبابا ومع الرئيس أسياسي أفورقي في أسمرة على رغبة الطرفين في العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف.

ومن جانبنا نحن، أكدت البعثة للزعيمين على التزام مجلس الأمن بأن يقوم بدوره كاملا في هذا الصدد. وأثنت البعثة بقوة على الإسهامات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا حتى الآن في إطار الاضطلاع بولايتها والعمل على تحسين حالة السكان، لا سيما في المنطقة الأمنية المؤقتة. وفهمت البعثة أن المشاريع السريعة العائد كانت مفيدة بشكل خاص. وينبغي أن تستمر الترتيبات لمثل هذه المشاريع.

وقد عقدت كل اجتماعاتنا في العاصمتين بروح بناءة للغاية. وأبرزت الاجتماعات مع رئيس الوزراء زيناوي والرئيس أسياسي أفورقي التقدم المحرز في عملية السلام حتى الآن، والتسوية القانونية النهائية الوشيكة للمسائل المتعلقة بالحدود. ورحبت البعثة بالتصريحات الصادرة عن كلا الجانبين في الآونة الأخيرة والتي يؤكدان فيها أن قرار لجنة ترسيم الحدود نهائي وملزم. وأثنت البعثة على كلا الطرفين لأنهما اختارا تسوية خلافاتهما عن طريق آلية دولية لحل المنازعات. كما أثنت عليهما لإسنادهما دورا محوريا إلى الأمم المتحدة في تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود.

وأكدت البعثة على أن تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود يجب أن يبدأ عقب إعلانه مباشرة. ولا بد من التعجيل بالعملية مع الحفاظ على الاستقرار في جميع المناطق التي تتأثر بهذا القرار. وطالبت البعثة كلا الطرفين بضرورة العمل معا وبشكل وثيق مع الأمم المتحدة في مرحلة التنفيذ المقبلة والامتناع عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد من شأنها زعزعة الاستقرار على نحو خطير.

ووفقا للمادة ١٤ من الاتفاق بشأن وقف الأعمال القتالية، ستبقى الترتيبات الأمنية سارية. وتبعا لذلك، فإن ترتيبات فصل القوات، كما تحقق في إطار المنطقة الأمنية المؤقتة، ستظل ذات أهمية قصوى. ويجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة عملها الهام في هذا المضمار إلى أن تتم عملية ترسيم الحدود.

ومن الأهمية القصوى بمكان أن يتم نقل السلطة على الأراضي والسلطة المدنية، وتنقل السكان والقوات بشكل منظم وفي إطار متفق عليه. وعلى الطرفين أن يتعاونا بشكل بنّاء مع الممثل الخاص، السفير ليغويلا، ومع أعضاء المجلس لتحقيق هذا الغرض. ولا بد من توفر قدر كبير من حسن النوايا من كلا الطرفين لتلافي إبطاء العملية. وعلينا أن نمضي معا بالمسيرة قُدما، ومن ثم، المساعدة بنشاط في تحسين حالة السكان في المناطق المتضررة.

وتحقيقا لهذا الغرض، تظل إزالة الألغام ذات أهمية حاسمة. وفهمت البعثة أن كلا الطرفين على استعداد لدفع

عملية إزالة الألغام قُدما، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى. والمتابعة الملموسة في هذا المضمار ستكون أساسية بالنسبة لعملية ترسيم الحدود. وقد حصلنا أثناء زيارتنا على إحاطة إعلامية من مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام التابع لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، تأكدت من خلالها أهمية إزالة الألغام بالنسبة لعملية ترسيم الحدود وسلامة السكان أيضا. وينبغي ألا يدخر أي جهد في هذا الصدد.

فيما يتعلق بالمسائل التنفيذية المعلّقة، كرر الطرفان للبعثة مواقفهما المعهودة. وحثت البعثة الطرفين بشدة على الامتثال التام لالتزاماتهما بموجب اتفاقي الجزائر وتهيئة ظروف العمل اللازمة لبعثة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، حثّت بعثة مجلس الأمن الطرفين على التطلع إلى المستقبل بغية التوصل إلى الطرائق البناءة للتعاون والتعايش على أساس قرار لجنة ترسيم الحدود.

وأبرزت اللجنة، بصورة خاصة، التزام الطرفين، بموجب القانون الإنساني الدولي وبموجب اتفاقي الجزائر، بإطلاق سراح جميع سجناء الحرب والمدنيين المحتجزين وإعادتهم إلى أوطانهم، دون تأخير.

واجتمعت البعثة أيضا بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد عمارة عيسى، وبممثلي المجتمع الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع المدني في البلدين. وتمت إحاطة البعثة علما بالحالة الإنسانية في البلدين كليهما. وأثنت البعثة على النهج المتكامل الذي اتخذته وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية في الجهود التي تبذلها لتخفيف المعاناة وتعزيز عملية السلام.

وشددت البعثة على أهمية اتخاذ نهج واضح لبناء الثقة بين البلدين. وسلمت في هذا الصدد بما تحقق من تقدم، في الآونة الأخيرة، في الحوار بين الزعماء الدينيين وشجعت ممثلي المجتمع المدني في البلدين على السعي إلى مبادرات أخرى لتعزيز الثقة المتبادلة.

وزارت البعثة جسر نهر ميرب، حيث قمتُ بإلقاء كلمة موجزة. وأشرت إلى ضرورة إقامة جسر بين الأذهان حتى يتمكن البلدان المتجاوران من العيش في الرخاء الذي يتوق إليه الشعب ويستحقه.

وفي الفترة الهامة المقبلة، نشجع منظمة الوحدة الأفريقية والجهات القائمة بتيسير اتفاقي الجزائر وشهودهما على دعم العملية بنشاط والوقوف بثبات وراء جهود الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الطرفين.

ولدى نظرنا في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا – إريتريا، في وقت لاحق من الشهر الحالي، يلزم أن نبدي أقصى قدر من الوضوح بالنسبة لمرحلة التنفيذ. وعلينا أن نحدد المهام المقبلة وتوزيع العمل بشكل واضح. وبما أن قرار لجنة الحدود لن يكون متاحا وقت النظر في الولاية، فيجب أن يكون المجلس على استعداد لمواصلة النظر في كيفية تقديم الأمم المتحدة الدعم الكامل لعملية ترسيم الحدود، بالتعاون الوثيق مع الطرفين، بعد إعلان القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أود أن أعرب عن امتناني وتقديري لجميع أعضاء بعثة مجلس الأمن، التي رأسها السفير كولبي باقتدار، على الأسلوب الذي اضطلعوا به بهذه المسؤولية الهامة نيابة عن المجلس.

السيدة لاخوس (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): واصلت بعثة مجلس الأمن الموفدة مؤخرا إلى إثيوبيا وإريتريا ممارسة المجلس فيما يتصل بتقييم الحالات التي تشكل جزءا من برنامج عمله على أرض الواقع. ونشعر بالامتنان لجميع أعضاء المجلس على مشاركتهم في هذه البعثة، مما أثبت

عزمهم المشترك على توجيه رسالة دعم لعملية السلام بين هذين البلدين.

إن أهم حدثين في البعثة هما دون شك اجتماعها برئيس وزراء إثيوبيا، السيد ميليس زيناوي، ورئيس إريتريا، السيد أسايس أفورقي. فقد عزز تبادل الآراء البنّاء مع الزعيمين العلاقة بين بلديهما والأمم المتحدة. وأكد الاجتماعان، بصورة خاصة، المساهمة الإيجابية لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا – إريتريا في بناء الثقة بين الطرفين.

لقد نجحت بعثة مجلس الأمن لأنها حققت هدفها وهو: أن تؤكد لزعيمي البلدين أن الأمم المتحدة ستواصل تقديم الدعم لهما خلال مرحلة تنفيذ قرار لجنة الحدود المقبل.

ونأمل أن تُبقي السلطات الإثيوبية والإريترية على قنوات الاتصال مفتوحة مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا – إريتريا والممثل الخاص للأمين العام من أجل وضع نظام للتعاون اللازم في تنفيذ ذلك القرار. ونكرر تأكيد اقتناعنا بأن اتخاذ تدابير من جانب واحد يمكن أن يؤثر على الشعور بالثقة الذي يجب أن يبديه الطرفان. ونناشد الجهات الضامنة لاتفاقي الجزائر وشهودهما والجهات القائمة على تيسيرهما القيام بدعم هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام.

ومن أوضح الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة مجلس الأمن، أنه يلزم أن يدعم المجتمع الدولي جهود إزالة الألغام في البلدين، لا سيما خلال العملية الفعلية لرسم الحدود. ونأمل أن يقدم المانحون مساهمات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإزالة الألغام المضادة للأفراد التي تمثل خطرا كبيرا بالنسبة لشعبي إثيوبيا وإريتريا.

ونود الإعراب عن تقديرنا لأفراد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا – إريتريا على ما قاموا به من جهود فعالة للتنسيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تنفِّذ مشاريع لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين والمشردين داخليا في المنطقة الأمنية المؤقتة. لقد مكنتنا المحادثات التي جرت بين أعضاء بعثة مجلس الأمن وممثلي هذه المنظمات من فهم أبعاد عملهم وما يواجهونه من تحديات كل يوم.

ومن مهام مجلس الأمن التي لم يبت فيها بعد تحديد استراتيجية لخروج بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بعد إتمام عملية رسم الحدود، مع العناية بصورة خاصة بالمحافظة على ما تحقق من تقدم في العملية التدريجية لتطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا. وهنا، يتعين على منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، بالإضافة إلى الأمم المتحدة، القيام بدور هام.

ختاما، أود أن أتوجه بالشكر إلى النرويج وإلى السفير أولي بيتر كولبي على ما أبداه من دعم وقيادة مما يسّر نجاح بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة المكسيك على كلماتها الرقيقة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): يشرف المجلس، سيدي، أن تعقد هذه الجلسة برئاسة وزير خارجية النرويج نفسه، إذ أن هذا يثبت التزام بلدكم بهذه المسألة والمسائل الأخرى في القرن الأفريقي. ونود، بالتأكيد، أن نبدأ بتهنئتكم على المبادرة بإيفاد بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا. وآمل أن يبين هذا أيضا أن الأعضاء المنتخبين بإمكانهم تغيير عمل المجلس نحو الأحسن. ونود أيضا أن نضم صوتنا إلى زميلتنا من المكسيك في تهنئة السفير كولبي على قيادته للبعثة، قبل إيفادها وأثناءها وبعد انتهائها. كما نشكر حكومة النرويج على توفير الطائرة والدعم اللوجيستي لنا. ونود أيضا أن نشكر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وموظفي الأمانة العامة على دورهم الحيوي في القيام بالترتيبات اللازمة لهذه الزيارة.

أود أيضا، في هذا الصدد، أن أثني بصورة خاصة على الممثل الخاص للأمين العام، السفير ليغويلا جوزيف ليغويلا، وفريقه في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا – إريتريا على عملهم الممتاز وجهودهم التي لا تكل في سبيل تعزيز عملية السلام. الشيء الوحيد الذي لمسته عندما سافرت إلى هناك هو أن وظيفة السفير لغويالا ليست ببساطة وظيفة عادية للعمل من التاسعة إلى الخامسة مساء. وهو في الحقيقة دائم التحرك بين البلدين في كل الأوقات ويقوم بزيارات إلى كل أركان الحدود. ونعرب عن ثقتنا التامة في السفير لغويالا ونؤيد على النحو الأوفى الأعمال التي يقوم بها في إريتريا وإثيوبيا. ونعتقد أن من الأهمية بمكان، ونحن بصدد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا – وأعلم أن موعد تجديدها بات قريبا جدا، في ١٥ آذار/مارس – أن يعرب المجلس عن تأييده القوي لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ويحدد ولاية واضحة لمواصلة أعمال البعثة.

ونعتقد أن إنشاء بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا جاء في الموعد الملائم حقا. وأعتقد أن بوسعنا أن نقول ذلك عن يقين لأننا قبل أن نقوم بزيارتنا، كانت لدي في الحقيقة بعض الأسئلة الشخصية عما إذا كان موعد إنشاء تلك البعثة ملائما، نظرا لتأجيل قرار لجنة الحدود. ولكني أرى، بعد عودتي من تلك الزيارة، أنها كانت بعثة مفيدة جدا في الحقيقة لأنها أتاحت لأعضاء المجلس فرصة للتعرف على الدينامية الحقيقية والحالة على أرض الواقع في إثيوبيا وإريتريا. وأرى أنه يتعين عليّ أن أعترف بأنني قد عدت من تلك الزيارة بمفهوم أدق للتحديات المعقدة التي سنواجهها في الأسابيع المقبلة. ويقينا سيواجه مجلس الأمن تحديا حقيقيا عند تناوله لهذه القضية بشأن قرار لجنة الحدود، ويحدونا الأمل في أن يتصدى المجلس لهذا التحدي الذي سيواجهنا. ولدى مناقشاتنا غير الرسمية لهذا الموضوع، آمل في أن يفكر أعضاء المجلس بصورة جادة في هذه القضية.

إن طريق السلام في إثيوبيا وإريتريا طويل وصعب. لهذا نعتقد أنه يجدر بنا الإشادة بزعيمي البلدين لعزمهما وإصرارهما على المضي قدما في عملية السلام حتى يتحقق سلام دائم. وحسبما أكد السفير كولبي آنفا بصدد تقديم تقريره، الذي أكد فيه على نقطة هامة مفادها أن الطرفين ما زالا ملتزمين باتفاق الجزائر. ولقد قال السيد ميليس زيناوي، رئيس الوزراء إن إثيوبيا ستواصل المشاركة بصورة إيجابية، في الوقت الذي أكد فيه الرئيس إسايس أفورقي بأن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوقيع عليها بالفعل لا ينبغي أن يوجد أية مشاكل خطيرة. ونرحب بهذه الالتزامات العلنية بالعمل بصورة بناءة مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لتنفيذ القرار الأخير والملزم الذي ستصدره لجنة الحدود وفقا لاتفاقات الجزائر، ويحدونا الأمل في أن تسفر الزيارة التي قمنا بها بطرق كثيرة عن تعزيز التزام هذين الزعيمين.

وبما أنه سيعلن في غضون وقت قصير عن القاعدة القانونية المتعلقة بمسألة الحدود، من المفيد أن ننظر إلى المستقبل ونستعد للمرحلة المقبلة. وبالرغم من أننا نلاحظ أن البلدين لديهما وجهات نظر مختلفة بشأن طريقة تنفيذ قرار الحدود، إلا أن ذلك في رأينا يؤكد أهمية مشاركة الجانبين مع السفير لغويالا بهدف التوصل إلى تفهم مشترك لطرائق تنفيذ عمليات تحديد وترسيم الحدود على جناح السرعة. ولكن وبغض النظر عن الطرائق المفصلة، هناك مبدأ رئيسي لا بد من التشديد عليه – ويسرني أن السفير كولبي شدد على هذا المبدأ في تقريره أيضا أي أنه ينبغي على الطرفين أن يمتنعا عن القيام بأية أعمال من جانب واحد أو أعمال تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في مرحلة إعداد قرار الحدود ومتابعته.

وعند هذه النقطة، أود أن أبدي ملاحظة بشأن التناقض الظاهر في الحالة التي نواجهها. فمن جهة، نرى أن هناك امتثالا جيدا بصورة نسبية – وفي الواقع، ينبغي لي أن أقول إنه امتثال جيد جدا – لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا

وإريتريا بصدد تنفيذ اتفاقات الجزائر على أرض الواقع. ولكن من الجهة الأخرى، هناك أيضا حالة تبعث على بالغ القلق، وربما، قدر من التوتر في المناخ. ومن الواضح أنه لا بد من انقضاء فترة طويلة حتى تلتئم الجراح العميقة ويتم التخلص من الأذى الذي سببه الصراع وستستغرق تلك فترة سنتين ونصف السنة. وبالرغم من ذلك، سنطلب من البلدين ومن قادقما بذل قصارى الجهود لنسيان الماضي الحزين، وحسبما ألحت الحكومتان فإن إلقاء نظرة تطلعية إلى عهد جديد يسوده التعايش بحيث ينصب تركيزهما على مكافحة الفقر وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية لما فيه منفعة شعبيهما.

وفي هذا السياق، نود أن نسترعي الانتباه بصورة موجزة إلى أربعة عناصر هامة نرى أنها جوهرية لتعزيز عمليتي التطبيع وإعادة التأهيل.

أولا، ما زالت عملية إزالة الألغام تتسم بأولية عليا، حسبما قال السفير كولبي، كي يتسنى تهيئة الأوضاع من أجل تهيئة ظروف آمنة لعودة المشردين داخليا، فضلا عن إعادة إصلاح المناطق المتضررة وتجهيزها للاستخدامات التقليدية من قبيل الزراعة ورعي الماشية. وأعتقد أن الشيء الأهم الذي سيظل حيا في مخيلتنا من الذكرى المتبقية لنا بعد هذه الزيارة هو في الحقيقة رؤية الأطفال وهم يتعلمون إزالة الألغام. ورؤية الحقول مباشرة وتلك خبرة تثقيفية حية إلى حد كبير أكثر من أي شيء يمكن قوله في هذه القاعة. ونعتقد بأن أعمال إزالة الألغام تمثل جزءا هاما للغاية من أعمال بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وثانيا، من الأهمية بمكان أن يعمل الطرفان على إطلاق سراح أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين المتبقين دون شروط مسبقة ودون تأخير، كما ينص على ذلك اتفاق الجزائر.

وثالثا، يتعين تنفيذ عملية التسريح تنفيذا فعالا كي يتسنى تخصيص الموارد النادرة لتمويل جهود التنمية الوطنية وإعادة التأهيل.

ورابعا، يتعين تشجيع تدابير بناء الثقة بغية إعادة تكوين الروابط بين المجتمع المدني على جانبي الحدود على حد سواء، وفي هذا السياق نشعر بالتشجيع إزاء الاجتماع الذي عقده مؤخرا الزعماء الدينيون في أديس أبابا وأسمرة، والذي يمثل فتحا كبيرا في تعزيز الاتصالات بين الشعبين، وأعرب عن سروري لأن السفير كولبي قام أيضا بعمل الترتيبات لنا كي يتسنى لنا أن نقابل القادة الدينيين على الجانبين. وبالتأكيد نوافق على النقطة الرئيسية التي ذكرها السفير كولبي عندما تكلم عند جسر نهر ميريب، ومفادها، أنه يتعين علينا الآن أن نبني الجسور بين العقول في جانبين كليهما.

وفي الوقت نفسه، نحث أيضا البلدين على إظهار المرونة والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا فيما يتصل بجميع القضايا الأخرى المعلقة المتضمنة في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بما في ذلك أولا، ضمان حرية التحرك لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا؛ وثانيا، نشر معلومات عن وحدات المليشيات والشرطة في منطقة الأمن المؤقتة؛ وثالثا، إيجاد حل لاتفاق مركز القوات؛ ورابعا، تقديم معلومات محددة عن الألغام؛ وخامسا، إنشاء ممر دولي مباشر بين أسمرة وأديس أبابا. وإذا سُمح لي أن أبدي تعليقا شخصيا هنا، أقول بأني أرى أن من الأمور المحيرة للغاية أننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء خط جوي مباشر مستقيم بين أديس أبابا وأسمرة. ويعد إخفاقنا في تحقيق ذلك مثيرا للغرابة إلى حد كبير في الحقيقة.

ويحدونا الأمل في أن يساعد حسم هذه القضايا في تعزيز الثقة المتبادلة ويظهر حسن النوايا بصدد المضي قدما في عملية السلام، وفي الحقيقة، وبما أن الجانبين قد امتثلا فعلا لجميع القضايا الرئيسية المذكورة في تلك الاتفاقات، وإذا استطاع الجانبان أن يتعاونا بشأن هذه المجالات القليلة المتبقية التي ذكرت بالتحديد في البيان الرئاسي، فسيعد ذلك دليلا أكبر وأفضل على امتثالهما.

وأخيرا، أؤكد على الدور الهام الذي يقوم به المجتمع الدولي لدعم الخطوات التي يتخذها البلدان نحو تحقيق السلام. لقد تعهد بعض الأعضاء بتقديم المساعدات الملموسة في شكل برامج لنزع الألغام وبرامج إنمائية. وأعضاء آخرون، بمن فيهم ضامنو وميسرو عملية السلام الجزائرية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومجلس الأمن بمستطاعهم أن يقدموا دعما سياسيا موثوقا. وأوافق على ما ذكره السفير كولبي، ومفاده أن اجتماعنا مع السيد عمارة عيسى، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، اتسم بأهمية كبيرة في هذا الصدد، ومن الواضح، أن هذه المنطقة دون الإقليمية قد عانت من الصراعات وعدم الاستقرار لفترة طويلة جدا من الزمن. وتقف إريتريا وإثيوبيا الآن على عتبة عهد جديد في تاريخهما، وتستحقان كل دعم وتشجيع من المجتمع العالمي بصدد عملهما مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بغية تحقيق سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سنغافورة على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب نحن أيضا عن امتناننا للسفير بيتر كولبي على تقريره الذي قدمه إلى المجلس وعلى قيادته الماهرة جدا لبعثة مجلس الأمن في الرحلة التي قامت بها البعثة إلى إثيوبيا وإريتريا.

الحالة في منطقة الصراع ما زالت هادئة. هذا إنجاز كبير في عملية السلام يدل أولا، على حسن نوايا الطرفين كليهما وهو أيضا نتيجة للجهود المشتركة التي يبذلها مجلس الأمن والأمين العام وقادة وأعضاء بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

والبعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى منطقة الصراع ساهمت بطريقة ملموسة في الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في هذا المجال. وإننا نؤيد توصيات البعثة، ونحن على استعداد، إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، للعمل بشكل بناء على تنفيذها.

وما فتئ الاتحاد الروسي يدعو باستمرار إلى تسوية التراع الإقليمي بين إثيوبيا وإرتيريا بالوسائل السلمية على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و الامتثال الصارم لمعايير القانون الدولي. ويسعدنا جدا أن زعيمي كلا البلدين، ميليس زيناوي وإيسياس أفويركي، قد أكدا مرة أخرى أثناء إقامة بعثة مجلس الأمن في المنطقة، التزامهما الثابت باتفاقات السلام واستعدادهما للامتثال للقرار المقبل للجنة الحدود المستقلة.

ونعتقد بأن عمل مجلس الأمن في المستقبل ينبغي أن يركز على كفالة توفير الظروف المؤاتية لتنفيذ التدابير المتعلقة بتخطيط الحدود وترسيمها. ومن المهم أن يواصل كل من طرفي الصراع تنفيذ اتفاقات الجزائر نصا وروحا وألا يضطلعا بأي عمل من طرف وحيد قد يعرض السلام والأمن في القرن الأفريقي للخطر.

وتقع على عاتق بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مسؤولية كبرى. وقد بذلت البعثة بالفعل جهودا حثيثة ترمي إلى صون الأمن. إلا أنها يجب أن تعمل المزيد. ويجب أن تعمل بنشاط، وتشرف على فعالية فصل القوات المسلحة

للطرفين في المنطقة الأمنية المؤقتة إلى أن يتم التنفيذ الكامل لتدابير ترسيم الحدود.

وتستحق الإجراءات التي تم اتخاذها لاستعادة مناخ الثقة وحسن الجوار بين شعبي إثيوبيا وإريتريا الذي تضرر إلى حد بعيد من جراء الحرب بين الجانبين تشجيعنا البالغ. وقد تم تسجيل بداية، ونحن نتمنى أن تستمر الجهود في هذا الاتجاه.

والقرار القادم للجنة ترسيم الحدود يرمي إلى إزالة السبب الأساسي للصراع الدامي. وسيعتبر علامة بارزة في عملية التسوية. وإننا ندعو الأمم المتحدة إلى تقديم كل ما يلزم من مساعدة إلى لجنة الحدود، بالإضافة إلى كل الموارد من خلال الصندوق الذي أنشأه الأمين العام.

السيد ويليامسون (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، بصفتكم وزير الخارجية النرويجي، على الاهتمام القوي الذي يوليه بلدكم لهذه المسألة والدور الحاسم الذي اضطلعتم به فعلا في تقدم عملية السلام. وأود أيضا أن أعرب منذ البداية عن تقديري وامتناني لما أبداه السفير كولبي من أهلية لقيادة البعثة، وللتقرير ولهذه المسألة المعينة عموما.

لقد سافرت بعثة المجلس إلى إثيوبيا وإريتريا لتأكيد دعم المجتمع الدولي للفطنة السياسية التي تبديها كلتا الحكومتين في تسوية صراعهما على الحدود بالوسائل السلمية. سافرنا إلى المنطقة خصوصا، لإبلاغ ترحيب المجلس بالبيانات التي أعلنتها الحكومتان لإعادة تأكيد أن قرار لجنة الحدود نهائي وملزم. ومع القيام مبكرا بإعادة تأكيد التزامهما باحترام قرار اللجنة، تم إرساء الأساس للحكومتين، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وهذا المجلس للانتقال إلى المرحلة التالية في عملية السلام - وهي أشكال تنفيذ قرار اللجنة. وأعتقد بأن ذلك ينبغي أن يكون موضع اهتمام المجلس، وهو ما أود التركيز عليه في ملاحظاتي الموجزة اليوم.

ويحتوي تقرير بعثة المجلس على توصيات تتعلق بالقضايا الرئيسية المتصلة بالتنفيذ. ويقر وفدي تلك التوصيات. وهناك نقطتان أود أن أثيرهما في ضوء تلك التوصيات لكي أوضح رأي أمريكا بينما يركز المجلس والطرفان على تنفيذ قرار اللجنة.

أولا، إن المناقشات التي أجرتها البعثة في كلتا العاصمتين اقتصرت على إعادة تأكيد وجهة نظرنا بأن الطرفين بحاجة إلى التصرف بسرعة لوضع أشكال التنفيذ. ولا نشك في أن الطرفين سيفيان بالتزاماتهما بموجب اتفاقات الجزائر وأنهما ملتزمان بالمحافظة على السلام. ولسوء الحظ، نحن أيضا لا نشك في أن انعدام الاتصال المباشر والثقة بين الطرفين يهدد بتصاعد أي سوء تفاهم بسيط من أحد الجانبين إلى سلسلة من الأخطاء في التقدير التي قد تؤدي إلى توقف عملية السلام هذه. لهذا السبب، فإن كلتا الحكومتين بحاجة إلى المشاركة الكاملة مع بعثة الأمم المتحدة للتوصل إلى تفاهم بشأن أشكال التنفيذ.

وفي اتفاق وقف إطلاق النار واتفاق الجزائر، قام الطرفان بوضع المبادئ الأساسية التي تنظم فترة ما بعد التنفيذ، إلا أن هناك حاجة إلى وضع وتأكيد إجراءات ومسؤوليات التنفيذ بدقة. وفي غياب التأكيد على التسلسل الدقيق للخطوات أثناء مرحلة التنفيذ، فإن مخاطر وقوع أي من الجانبين في التقدير الخاطئ تظل جدية. ونحث الطرفين على المضي قدما الآن، بدون انتظار قرار اللجنة الذي سيعلن، وعلى العمل مع بعثة الأمم المتحدة للقيام، بأسرع ما يمكن، بتوضيح إجراءات التنفيذ.

وإننا نوافق أيضا على توصية التقرير بأن يستفيد الطرفان من وجود منتدى أو محاور مواز آخر لمناقشة قضايا التنفيذ وحل المشاكل على نطاق أوسع. ويحتاج الطرفان إلى تعيين طرف ثالث أو آلية يمكن أن يلتجئا إليها للوساطة المباشرة أو المساعي الحميدة، بينما يعملان على التوصل إلى مسائل التنفيذ بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة. ويمكن أن يكون هذا المنتدى أو الطرف الثالث بمثابة هاتف الطوارئ "٩١١" حيث يتصل به الطرفان عندما يعجزان عن التوصل إلى اتفاق بشأن أي مسألة من مسائل التنفيذ، أو عندما يحتاجان إلى توضيح عمل قام به أحد الجانبين لتفادي تصاعد الإجراءات المضادة. ويقترح تقرير البعثة أن هذا الدور يمكن أن يضطلع به واحد أو أكثر من أصدقاء إثيوبيا وإرتيريا أو الشهود الذين حضروا اتفاقات الجزائر. وإننا نشجع الطرفين على النظر في هذا الاقتراح، والقيام الآن بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة، بتحديد أية منظمة أو أطراف ثالثة يمكن أن تضطلع بذلك الدور أثناء المرحلة القادمة لعملية السلام.

وثانيا، لا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء عدم قيام الطرفين بالتخطيط وتحديد كيفية قيامهما بتنفيذ عملية إزالة الألغام المطلوبة لإكمال ترسيم الحدود. وتلاحظ البعثة في الفقرة ٢١ من تقريرها، أن المسؤولية الأساسية عن إزالة الألغام، بموجب اتفاقات الجزائر، تقع على عاتق الطرفين. وكانت حكومة الولايات المتحدة تتصور أن تقوم بعثة الأمم المتحدة بتزويد الطرفين بالمشورة التقنية والتدريب في مجال إزالة الألغام. لكننا نتطلع إلى قيام الطرفين، بما يتفق مع التزاماتهما، بالاضطلاع بعملية الإزالة الفعلية للألغام اللازمة لتخطيط الحدود. وإن قرار الطرفين الأصلي بتنفيذ إزالة ألغام بنفسيهما كان من وجهة نظرنا مهما، لأن جهد إزالة الألغام الذي سيبذلانه سيعتبر من التدابير القيمة لبناء الثقة. وحمل الطرفين على المشاركة في إزالة الألغام يمكن أن يهيئ بيئة من حسن النية بينما تتقدم مرحلة التنفيذ إلى الأمام.

ولمساعدة كلا الجانبين على التحضير لتنفيذ تلك المسؤولية لإزالة الألغام، قامت حكومة الولايات المتحدة بتزويد كل من حكومتي إثيوبيا وإريتريا بالتدريب والموارد فيما يتعلق بإزالة الألغام. وفي كل من البلدين، يشرف مقاول أمريكي حاليا على شركتين مدربتين على مسح وإزالة الألغام.

وفي ضوء هذه الخلفية، نشعر بخيبة أمل لأننا لم نسمع أثناء البعثة ما يدل على قيام أي من الجانبين بإعداد خطط تتعلق بكيفية اضطلاعهما بعملية الإزالة المطلوبة للألغام. و لم تكن هناك مشاورات كافية بين الطرفين وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حول خطط الطرفين لإزالة الألغام.

وتؤيد حكومة الولايات المتحدة الاقتراح الوارد في الفقرة ٣٥ من تقرير البعثة بأن يدعو المجلس الأمين العام إلى تقديم توصيات، في مرحلة مبكرة، بشأن كيفية تنفيذ ترسيم الحدود، بما في ذلك إزالة الألغام التي يقتضيها رسم الحدود. وسيحتاج الأمين العام في وضع توصياته، إلى مراعاة قدرة الطرفين على إزالة الألغام، والقدرات الحالية لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وضرورة استكمال ترسيم الحدود من الناحية السياسية بأسرع ما يمكن. وسيكون الأمين العام بحاجة أيضا لأن ينظر في التزام الطرفين القائم بالقيام بإزالة الألغام، وفي الأهمية التي توفرها مساهمة الطرفين في إزالة الألغام لبناء الثقة، وحاجة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا إلى الحد من تكلفة البعثة وحجمها قدر الإمكان.

وإننا نتطلع إلى بحث توصيات الأمين العام. وستعقب هذه التوصيات بالضرورة قرار لجنة ترسيم الحدود في أواخر آذار/مارس. وفي رأينا أنه بعد التحديد التلقائي

لولاية البعثة الحالية في هذا الشهر، يتعين على المجلس أن يتناول موضوع إزالة الألغام، والأدوار المنوطة بكل من الطرفين وبالبعثة في الفترة التالية من فصل الربيع هذا. وتدعو الولايات المتحدة الطرفين إلى العمل مع البعثة في الفترة الانتقالية لوضع خطط عملية بشأن كيفية تنفيذ التزاماتهما بإزالة الألغام على أفضل وجه. وينبغي أن يعمل الطرفان مع البعثة بحسن نية بشأن هذا الموضوع حتى تتاح للأمين العام جميع المعلومات المطلوبة حتى يمكنه إعداد توصيات مفيدة.

واسمحوا لي بأن أختتم بترديد تعليقات غيري، وبشكرك، سيدي الرئيس، وشكر الموظفين في الوفد النرويجي، على تنسيق هذه البعثة الناجحة. كما أود أن أشكر السفير كولبي على قيادته الفعالة للبعثة. واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر الجزيل أيضا، من خلالك، سيدي الرئيس، لموظفي إدارة عمليات حفظ السلام هنا في نيويورك وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في الميدان على ما اضطلعوا به من جهد في التخطيط لزيارتنا وإعداد الترتيبات لنا. وقد بهرني للغاية ما يتمتع به موظفو إدارة عمليات حفظ السلام الذين سافروا معنا من معرفة وتفان وصبر، وما يتمتع به أيضا أفراد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا الذين التقينا بهم في كل من البلدين. كما أتقدم بالتقدير، من خلالك، سيدي الرئيس، إلى حكومتي إثيوبيا وإريتريا على كريم ضيافتهما أثناء الزيارات التي قمنا بها وعلى استعدادهما للدخول في مناقشات صريحة منا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد تشن شو (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أرحب بك، سيدي الرئيس، على رأس هذه الجلسة العلنية اليوم.

قامت بعثة مجلس الأمن مؤخرا بزيارة ناجحة لإثيوبيا وإريتريا وقدمت تقريرا وكدت فيه دعم المجلس الثابت لعملية السلام في إثيوبيا وإريتريا والتزامه بها. ونود أن نعرب عن تقديرنا للسفير كولبي على قيادته النموذجية للبعثة وعلى الجهود التي بذلتها بعثة النرويج الدائمة. وأود أيضا أن أشكر حكومتي إثيوبيا وإريتريا على كرم ضيافتهما وكذلك بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا على الترتيبات الدقيقة التي وفرتها لنا.

إن عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا تمر بمرحلة حرجة. فمن ناحية، تتمتع المنطقة الحدودية - ولا سيما - المنطقة الأمنية المؤقتة - بالهدوء بصفة أساسية. وكل من الطرفين كرر أن قرار لجنة الحدود سيكون إلزاميا ونهائيا. ووافق كل من الطرفين على قيام الأمم المتحدة بدور رئيسي في تنفيذ قرار لجنة الحدود. والحالة مشجعة بصفة عامة. وهي نتيجة الجهود التي بذلها الطرفان في عملية السلام.

ومن ناحية أخرى، لا يعني اتفاق السلام بذاته أن السلام سيظهر بطبيعة الحال. فالطرائق المحددة لتنفيذ القرار ما زالت بحاجة أن تقرر وما زالت المشاكل التي من قبيل إزالة الألغام، واللاجئين، وإطلاق سراح أسرى الحرب بحاجة لأن تحسم. وبغية ترك خلافات الماضي جانبا حقا، وزيادة الثقة بين الطرفين وإزالة الريبة، سيكون من الضروري أن يبذل الطرفان مزيدا من الجهود. وأملنا أن يتمكن البلدان، لصالح شعبيهما، من أن ينفذا بدقة التزامهما بقبول قرار لجنة الحدود بغية تهيئة ظروف مواتية لتحقيق السلام والتنمية في البلدين.

ومن الجدير بالذكر أيضا، أنه بينما قد يكون من السهل رسم الحدود على قطعة من الورق، يكون ترسيم تلك الحدود فعلا على الأرض أكثر صعوبة. ونأمل، مثل الآخرين، أن يتمكن البلدان من التوصل إلى اتفاق، في الوقت

المناسب، بشأن طرائق تنفيذ القرار. وعليهما، في الوقت ذاته، أن يبديا الهدوء وضبط النفس والمحافظة على الأمن في المنطقة الأمنية المؤقتة، ويتفاديا أي إجراءات أحادية الجانب قد تؤثر سلبا على عملية السلام.

لقد قامت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بكثير من الجهد للحفاظ على الهدوء في المنطقة الأمنية المؤقتة وتخفيف حدة التوتر بين البلدين. ونود أن نشيد بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام السيد جوزيف ليغويلا الرامية إلى دفع عملية السلام قدما ونؤيده في ذلك. وفي ظل الحالة الراهنة، يصبح تعزيز طرفي الصراع لتعاونهما مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا أكثر ضرورة. ونأمل أيضا أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا جهودهما الحالية من أجل القيام بدور إيجابي في تنفيذ قرار لجنة الحدود بسلاسة.

ويؤيد الوفد الصيني التحليل والاقتراحات الواردة في تقرير البعثة الزائرة، بما فيها اقتراح تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

إن توطيد دعائم تطور عملية السلام يتطلب ليس فقط بذل جهود مشتركة من جانب حكومتي البلدين، وإنما أيضا تعاونا بين وكالات الأمم المتحدة، وتعاونا تاما بين الأمم المتحدة وإثيوبيا وإريتريا ومنظمة الوحدة الأفريقية، والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. وتأمل أملا صادقا أن يسوى الصراع في وقت مبكر لبث حيوية جديدة في قوة الدفع اللازمة لتسوية الصراعات الأخرى في القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد بلينغا – إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يسعد وفدي أن يراك، سيدي الرئيس، تترأس هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن بشأن الحالة في إثيوبيا وإريتريا. إن مساهمة النرويج في إدارة بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى هذين البلدين وفي نجاح البعثة لا يمكن تقديرها. ويتعين الإشادة عن حق بالسفير كولبي على صفاته الإنسانية العظيمة وعلى لياقته ومقدرته ومرونته وبراعته وحصافته وهي الصفات التي أدار بها البعثة. ونشيد، قبل كل شيء بقدرته الفائقة على الاستماع. وأود أن أهنئ بالمثل جميع أفراد فريقه وجميع موظفي الأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة وكرسوا أنفسهم لنجاحها.

يصور التقرير الذي عرضه علينا السفير كولبي توا، والذي نؤيد ما جاء فيه من ملاحظات وتوصيات، قيمة وأهمية الاجتماعات التي عقدها وفد مجلس الأمن. وأهم ما يبرزه، هو أهمية وحسن توقيت هذه البعثة التي أوفدها مجلس الأمن لإثيوبيا وإريتريا.

أوفدت البعثة قبل أسابيع قليلة من نشر قرار لجنة ترسيم الحدود، الذي ينتظر أن يتم في نهاية هذا الشهر. واتضحت أهمية القرار المذكور، ولكن الأهم منه بالنسبة لمستقبل البلدين هو أن يقبلا قرار اللجنة وأن ينفذاه بنية حسنة. وقد التزما بذلك في اتفاق الجزائر للسلام، وأكدته السلطات فيهما على أرفع المستويات بمناسبة زيارة البعثة.

ويتوقع المجتمع الدولي أن يتخذ البلدان بشكل متضافر كل خطوة لازمة للتمكين من الاضطلاع بعمليات ترسيم الحدود على وجه السرعة. كما ينتظر منهما أن يمتنعا عن القيام بأي عمل من طرف واحد يمكن أن يشعل جذوة التوتر من جديد. ونشجع البلدين على إعداد تدابير لبناء الثقة وعلى التنفيذ الكامل لأحكام اتفاق الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بالإفراج الفوري عن أسرى الحرب وعن جميع المحتجزين نتيجة للصراع.

ومن دواعي اغتباط وفدي الهدوء السائد منذ توقيع البلدين على اتفاق وقف أعمال القتال في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وفيما بعد على اتفاق الجزائر للسلام. ونريد في هذا الصدد أن نثني على زعمائهما لما أبدوه من ضبط النفس ولاختيارهم التسوية السلمية للنزاع الحدودي بينهما.

وقد كان الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وما زال من الأهمية بمكان في تحقيق استقرار الحالة وتهيئة الأوضاع المؤدية لتعزيز عملية السلام. وفي هذا الصدد، نود بصدق أن نهنئ الممثل الخاص للأمين العام، السفير ليغويلا جوزيف ليغويلا، وجميع موظفي البعثة على النهج البناء المتوازن الذي انتهجوه في مهمة الوفاء بولاية البعثة وعلى التزامهم الثابت بالعمل مع السكان المدنيين الذين يشكلون الضحية الحقيقية لهذا الصراع.

كما تقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بأعمال بارزة في هذا السياق على الصعيد المحلي، وهي أعمال جديرة منا بكل التشجيع ومدعاة للاحترام. ولا يُنكر أن الدور الأساسي للبعثة لا محالة سيزداد في أعقاب قرار لجنة ترسيم الحدود، ومن ثم يبدو من الأهمية بمكان الإبقاء عليها بمثابة ضمان لحدوث تطورات إيجابية في المستقبل. ولهذا السبب تؤيد الكاميرون بشدة تجديد ولاية البعثة لمدة ستة شهور أخرى. وينبغي بالطبع تعديل تلك الولاية حسب الاقتضاء، حتى توفر البعثة الدعم المنتظر منها لعملية ترسيم الحدود.

والدور الذي تؤديه الجهات الضامنة لعملية السلام، والجهات الميسرة، وأصدقاء إثيوبيا وإريتريا، ومنظمة الوحدة الأفريقية هو دور حاسم. ومن المهم أن تشترك تلك الكيانات في حوار مكثف مع الطرفين، وأن تشجعهما على التعاون بنية حسنة مع البعثة بهدف تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود، وتطبيق اتفاق الجزائر على الوجه الأكمل، وإعداد تدابير لبناء الثقة، وتطبيع العلاقات بين البلدين والطرفين.

ويجب أن يهبّ المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة، الآن أكثر من أي وقت مضى لتعزيز عملية السلام. فقد أضحى تقديم الدعم المنتظم لأنشطة رسم الحدود، ولإزالة الألغام، ولإعادة إدماج المشردين واللاجئين، وللإعمار، وللإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلدين، أشد ضرورة الآن من أي وقت مضى.

وسيجعل هذا النوع من الدعم في الإمكان على أي حال إحراز تقدم رئيسي صوب إقرار سلام دائم في المنطقة. وسيمثل نشر قرار لجنة ترسيم الحدود في نهاية آذار/مارس مرحلة حاسمة في تاريخ العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا. وتناشد الكاميرون زعماء هذين البلدين الشقيقين وشعبيهما بشدة أن يخطّوا فصلاً جديداً في تاريخ العلاقات بينهما. ومن الجدير بالتنويه أن تلك العلاقات لا بد وأن تكون علاقات سلام ووئام وأخوة ورخاء مشترك، وما كان ينبغي قط أن تكون غير ذلك. فالسلام بين إثيوبيا وإريتريا أمر ضروري. وهذه حتمية تاريخية وجغرافية. والسلام بين إثيوبيا وإريتريا أمر ممكن، ويشهد على ذلك اللقاء الذي جرى مؤخراً بين الزعماء الدينيين في البلدين.

فلتنبت ولتثمر البذور التي تم بذرها. وأمام الإثيوبيين والإريتريين اليوم أكثر من أي وقت مضى، بعد أن تعلموا جيداً دروس الماضي، خيار ماثل لبناء المستقبل بتفاؤل. ويخطر على بالي في هذا الصدد إعراب أنطونيو ماكادو عن الثقة والأمل، حيث قال إن المستقبل ليس أكثر تحديداً من الماضي، واسمحوا لي بأن أقول إن ذلك صحيح: فالمستقبل لم يكتب بعد. وبناء مستقبل يظلله السلام بين إثيوبيا وإريتريا لا يمكن أن يكون بمحض الصدفة. فلن يحل السلام بتلك المنطقة من أفريقيا ما لم يتفق جميع الإثيوبيين وجميع

الإريتريين على أن يتخذوا من السلام ونبذ العنف قيمتان أخلاقيتان أساسيتان لهم، وأن يجعلوهما شعاراً لهم في الحياة. ولا يمكن أن يتحقق السلام ما لم يتضافر الإثيوبيون والإريتريون لتغيير الحالة الراهنة، التي تسودها الفرقة والعنف، إلى ثقافة للسلام والتضامن والتنمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الكاميرون على كلماته الطيبة التي وجّهها إليّ.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يعرب عن سعادته لرؤيتكم، سيدي، وأنتم تترأسون هذه الجلسة الهامة جدا لمجلس الأمن. كما نعرب عن امتناننا لبلدكم على توجيه اهتمام المجلس، بهذا الشكل المفتوح للجلسة، صوب عملية السلام الحالية بين إثيوبيا وإريتريا. ونقدر بصفة خاصة قيادة النرويج لإدارة عمل المجلس في تلك المنطقة. وحيث أني تشرفت شخصيا بالمشاركة في البعثة الأخيرة إلى هذين البلدين يمكنني أن أشهد على الدعم السخي الذي قدمه بلدكم والعمل الرائع الذي قام به السفير كولبي وفريقه لإنجاح البعثة على هذا النحو.

لقد قدم سفير النرويج إحاطة إعلامية شاملة جدا عن زيارة البعثة لعاصمتي إثيوبيا وإريتريا ومناطق أخرى في البلدين، والتي يتفق معها وفدي تماما. ولهذا لا أريد أن أكرر أي شئ من بيانه. سوف أقصِّر تعليقاتي على ثلاثة جوانب وثيقة الصلة بالملاحظات والتوصيات التي طرحتها البعثة.

تعليقي الأول يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. من الواضح لوفدنا أن البعثة تقوم بعمل إيجابي جدا في المنطقة الأمنية المؤقتة بين البلدين وفي مهمتها الدبلوماسية الدقيقة. ينبغي الحفاظ على وجودها، أولا، طالما تحظى بقبول الطرفين، وثانيا، حتى الانتهاء من عملية ترسيم وتعيين الحدود، وفق أحكام اتفاقي الجزائر المبرمين في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ونحن نرى أن هذا الوجود سيكون حتى أكثر ضرورة أثناء المرحلة الحساسة لترسيم الحدود التي ستعقب قرار لجنة ترسيم الحدود في أواخر هذا الشهر. لذلك نحث البلدين على تيسير حرية الحركة والتعاون بشكل وثيق حتى تتمكن البعثة من إنهاء عملها كما ينبغي.

ويتعلق تعليقي الثاني بتشجيع الحوار البنّاء بين البلدين. إن إعادة إقامة علاقات ودية وإرساء حسن الجوار بين إثيوبيا وإريتريا هما هدف يخدم مصالح الشعبين والمجتمع الدولي ككل. ومع ذلك، لاحظنا أثناء زيارتنا أن بذل جهود إضافية أمر ضروري إذا أردنا تحقيق هذا الهدف. لذلك نود أن نشارك في النداء الموجّه إلى أصدقاء إثيوبيا وإريتريا وإلى ضامني عملية السلام وميسِّريها والشهود عليها لكي يشجعوا على قيام حوار بنّاء بين هذين الشعبين. ومن أجل هذا السبب أيضا توجد ضرورة للإصرار على توجيه النداء إلى الطرفين من أجل العزوف عن أي عمل أحادي الطرف يتنافى مع روح وهدف الاتفاقين.

ونحن نعتقد أن لمنظمة الوحدة الأفريقية دورا شديد الأهمية في هذا الصدد. ولقد كان بفضل عمل رئيس المنظمة لعام ٢٠٠٠، رئيس الجزائر عبد العزيز بوتفليقة، أن تم تحقيق وقف الأعمال العدائية واتفاق السلام. ولذلك يتعين على أعضاء المنظمة أن يواصلوا دعم عملية السلام والإسهام في المصالحة في القرن الأفريقي.

ويتعلق تعليقي الثالث بالحالة الاجتماعية في المنطقة الأمنية المؤقتة. الحروب تخلِّف جراحاً وآثار الدمار ومظاهر الفقر. ولقد شهدنا كل ذلك في المنطقة التي تراقبها بعثة الأمم المتحدة، حيث يحتاج اللاجئون والمشردون للرعاية ويتوجب بناء المنازل وإصلاح البنية التحتية للاتصالات، وحيث يتعين في النهاية استعادة الثقة. ونحن نحث المانحين

الدوليين على التبرع بسخاء لعملية النداءات الموحدة حتى تُلبى الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠٠٢. وهذه خطوة أولى في عملية الإنعاش الاقتصادي عقب دمار الحرب.

ولا يمكنني أن أختتم كلمتي دون تسجيل امتنان وفدي للبلدان التي تسهم بقوات في البعثة، التي اتضحت لنا احترافيتها واستعدادها للقيام بمهامها أثناء زيارتنا للمنطقة. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام إلى المنطقة، السفير ليغويلا جوزيف ليغويلا، وفريق الأمم المتحدة في أديس أبابا وأسمره. وسوف يعتمد نجاح العمل من أجل السلام على تفانيهم وجهودهم إلى حد كبير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الطيبة التي وجّهها إليّ.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بكم شخصيا، سيدي، في مجلس الأمن بمناسبة إجراء هذا النقاش الهام، وأن أشكر النرويج والسفير أولي بيتر كولبي على قيادته وتنظيمه لبعثة أعضاء مجلس الأمن الأخيرة إلى إثيوبيا وإريتريا في فترة مناسبة تماما من استكمال عملية السلام بين هذين البلدين.

سيدلي السفير بعد لحظات ببيان باسم الاتحاد الأوروبي والذي من الواضح تماما أن فرنسا تؤيده. وأود أن أعرض مجرد أربع ملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، نفّذ مجلس الأمن المهمة التي حددها لنفسه من خلال توجيه رسالة واضحة إلى الطرفين. وكل من إثيوبيا وإريتريا ملتزمة تماما باحترام القرار المنتظر للجنة ترسيم الحدود، ونحن نرحب بذلك الالتزام. لذلك فإنهما ملزمتان بتنفيذ جميع أجزاء القرار الذي سيتم إعلانه في أواخر آذار/مارس، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا والممثل الخاص للأمين العام.

وثانيا، يؤيد بلدي إصرار مجلس الأمن على مساعدة كلا الطرفين في تطبيق قرار لجنة ترسيم الحدود، والذي نود أن نرى التنفيذ العملي له في أقرب وقت ممكن. ونحث الطرفين بقوة على العزوف عن القيام بأي عمل أحادي الطرف يمكن أن يفرز نتائج مزعزعة للاستقرار في المناطق المعنية، ونشجعهما على الدخول في حوار على الفور.

وثالثا، رصدت البعثة في الميدان الآثار الإنسانية للصراع على سكان كلا البلدين. وتأمل فرنسا أن تسمح المرحلة الجديدة لعملية السلام، التي ستبدأ بقرار لجنة ترسيم الحدود، بإعادة الإدماج الدائم للمشردين والإفراج المستمر حاليا عن جميع أسرى الحرب والمدنيين المحتجزين.

ورابعا، لاحظت البعثة الجهود التي يبذلها زعماء الطوائف الدينية في كلا البلدين لإقامة علاقات مع المجتمع المدني. وترحب فرنسا بتلك المبادرات وتأمل أن تليها تدابير أخرى لبناء الثقة ترمي إلى التوفيق بين البلدين في جميع المجالات.

منذ التوقيع على اتفاق الجزائر لوقف الأعمال العدائية، تحلت إثيوبيا وإريتريا بالحكمة واحترمتا وقف إطلاق النار والتدابير الأمنية المفروضة في المنطقة الأمنية المؤقتة. وسيفتح تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود مرحلة جديدة تفضي إلى الاستكمال النهائي لعملية السلام بين الطرفين.

ويحدو فرنسا أمل غامر في أن تتمكن إثيوبيا وإريتريا من اغتنام هذه الفرصة لصالح شعبيهما، اللذين يطمحان في سلام دائم واستمرار برامج إعادة التعمير والتنمية الاقتصادية التي تنفذها وكالات دولية، والتي تمكّن المجلس من تقييم أهميتها بشكل كامل خلال بعثته إلى المنطقة.

وسوف تقدم فرنسا إسهامها في الجهود التي سيبذلها مجلس الأمن في الأسابيع المقبلة لوضع مشروع قرار يحدد الدور الذي ستواصل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

أداءه في عملية ترسيم الحدود، والرامي إلى تنفيذ توصيات البعثة، التي نقرها بالكامل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الطيبة التي وجّهها إليّ.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفنا أن نراكم تترأسون جلسة المجلس هذه صباح اليوم. وهي أيضا تعبير عن التزام النرويج تجاه أفريقيا، وخاصة القرن الأفريقي.

وأود بالنيابة عن وفدي أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على قيادة السفير كولبي خلال بعثة المجلس الموفدة إلى إثيوبيا وإريتريا وأن أشكره وكل زملائه في الوفد النرويجي. وإن نهج السفير الحكيم ومهارته وتفانيه في قيادة البعثة وفي نقل آراء المجلس إلى كلا الطرفين في هذه المرحلة الهامة أمور حظيت بتقدير كل أعضاء البعثة.

وأود أيضا أن أشكر كل فرد شارك في البعثة من موظفي الأمانة العامة، بما في ذلك، في إدارة الشؤون السياسة وإدارة عمليات حفظ السلام، وكل فرد في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، على عملهم في دعم البعثة. وأخيرا، يصح أيضا أن نشكر قيادة كلا الحكومتين على كرم ضيافتهما ودعمهما خلال البعثة.

ويعرب وفدي عن تأييده التام للبيان الذي ستدلي به إسبانيا بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويقدم تقرير بعثة المجلس عددا من الملاحظات التي فصّلها السفير كولبي في وقت سابق من هذه الجلسة، ووفدي يؤيد تماما كل الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير. ولذا أود أن أركِّز على بضع نقاط.

لقد كان من الواضح تماما أثناء البعثة من اجتماعاتنا مع القادة السياسيين والدينيين، وأفرقة الأمم المتحدة في البلدين، وممثلي البنك الدولي والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية في البلدين، أنه ينبغي أن يتحول التركيز نحو المستقبل، بما في ذلك التنمية الطويلة الأمد في إثيوبيا وإريتريا معا. لقد عانى البَلَدان زمنا أطول مما ينبغي من عدم الأمن الغذائي والتخلف الإنمائي. وبالإضافة إلى المعاناة الناتجة عن الصراع، قد استهلكت الحرب الموارد الوطنية المحدودة، وخلّفت أثرا مدمرا على سكان كلا البلدين.

والتزام الحكومتين بترك الماضي وراءهما، لبناء مستقبل سلمي من خلال تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود والتركيز على الاحتياجات الإنسانية والإنمائية الملحة لشعبيهما ينبغي أن ينال إشادة قوية. ونأمل مخلصين أن يتمكن الطرفان من النظر وراء خلافاتهما الحالية إلى المزايا العديدة التي تعود على شعبيهما من علاقات حسن الجوار، وخاصة في مناطق الحدود التي لا يمكن تعليق الحياة الطبيعية فيها إلى أجل غير محدود. فهذان الشعبان وهذان البلدان قد عانيا بما فيه الكفاية. وتقتضي الحكمة الآن أن يتركا خلافاتهما وراءهما.

ومن الواضح تماما أنه ينبغي تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود سريعا، وبطريقة منسقة ومنظمة. وعندما وقّع الطرفان على اتفاقات الجزائر قد اعترفا عن حق بالمساعدة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها في تلك العملية. ونحن نشجع الطرفين بقوة على التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في تكوين فهم مشترك، بأسرع ما يمكن، للتدابير التي تتخذ ولوضع الترتيبات المؤسسية الملائمة لضمان الاستقرار وتقليل التعرض للمزيد من المعاناة الإنسانية. ونحن إذ نفعل ذلك، نحثهما بقوة على تقديم أكبر قدر ممكن من التعاون لبعثة الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية. وسيكون من المهم أن يستمر الفصل بين القوات، على نحو ما حققته المنطقة الأمنية المؤقتة. ونشجع المجتمع الدولي على القيام بواجباته المقابلة لدعم وتشجيع تلك العملية.

ومن المسلّم به على نطاق واسع أن عملية ترسيم الحدود ستتطلب جهدا في مجال نزع الألغام. وفي حين أن المسؤولية الأساسية عن هذه المهمة تقع على عاتق الطرفين، فإننا نؤيد أن ينظر الأمين العام في ما يمكن أن تضطلع به بعثة الأمم المتحدة من دور عملي للإسراع بهذا العمل. وفي نهاية الأمر، من الواضح أنه بموجب اتفاق الجزائر لن تكون ولاية البعثة قد استكملت حتى يستكمل ترسيم الحدود. وأيرلندا مستعدة للنظر في أي توصيات تتعلق بولاية البعثة يقتضيها تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود.

ونثني بحرارة على تفاني الرجال والنساء العاملين مع البعثة وإسهامهم في عملية السلام. وأود على وجه الخصوص، أن أشدد على دعم أيرلندا الكامل للجهود الدؤوبة التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام، السيد لغويلا، وقائد القوة، ونشجع الطرفين على التعاون الكامل معهما في الفترة المقبلة.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد على دعم أيرلندا وصداقتها لإريتريا وإثيوبيا معا. ووجود أكثر من ٢٠٠ جندي أيرلندي في بعثة الأمم المتحدة والتزامنا الطويل الأمد بالتنمية في المنطقة يوضحان ثقتنا في أن الطرفين سيغتنمان هذه الفرصة التاريخية للابتعاد عن الماضي الصعب والعمل معا في سبيل مستقبل أفضل لشعبيهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أيرلندا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على ترؤسكم المجلس صباح اليوم، في الوقت الذي نناقش فيه مشكلة هامة - تلك هي مشكلة إريتريا وإثيوبيا.

وأود، شأني شأن الآخرين، أن أعرب عن امتنان بلغاريا على الدور الهام الذي تضطلع به النرويج في جهود المجلس الرامية إلى تحقيق تسوية لهذا الصراع. وقد كانت قيادة السفير كولبي للبعثة ممتازة. وإننا نشكره هو ومعاونيه بحرارة على ما قاموا به من عمل رائع.

وتعرب بلغاريا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به بعد قليل سفير إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولكني أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بالنيابة عن بلدي.

يعرب بلدي عن ترحيبه بنتائج البعثة ويعتقد أنها أوفت بمهمتها المتمثلة في الإعداد للمرحلة المقبلة من عملية السلام، التي ينبغي أن تحل في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢، بعد إعلان القرار القضائي النهائي للجنة ترسيم الحدود. ونلاحظ مع الارتياح التصريحات العامة الصادرة عن رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس إريتريا خلال زيارة البعثة، التي تؤكد على أن قرارات لجنة ترسيم الحدود ستكون نهائية وملزمة. فهذه التصريحات تجعلنا نأمل في أن يسعى الطرفان بجدية إلى التوصل إلى حل دائم لنزاعهما الحدودي.

ومن الأساسي الآن تركيز اهتمام المجتمع الدولي ومجلس الأمن على أهمية تطبيق قرار لجنة ترسيم الحدود الوشيك الصدور. وينبغي لمجلس الأمن أن يقدم إسهامه هو نفسه. ونحن نرى أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا أن تواصل الاضطلاع بولايتها خلال مرحلة تنفيذ كل الالتزامات الناشئة عن قرار لجنة ترسيم الحدود. وينبغي للمنطقة الأمنية المؤقتة أن تظل قائمة خلال عملية الترسيم.

أما مسألة إزالة الألغام فهي بالغة الأهمية ليس لنجاح عملية الترسيم فحسب ولكن أيضا لعودة اللاجئين. وفي حين أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الطرفين، كما توضح اتفاقات الجزائر، فإن من المهم أن توفر بعثة الأمم المتحدة كل الدعم اللازم ليتسنى نجاح إزالة الألغام بغية التمكن من استكمال عملية ترسيم الحدود.

وتشجع بلغاريا الحكومتين على مواصلة تعزيز الثقة المتبادلة بينهما وتهيئة مناخ ملائم. ونرحب باجتماعات البعثة المثمرة مع القادة الدينيين للبلدين، ونشدد على الأثر الإيجابي لتلك الاجتماعات على المصالحة والتقارب بين الشعبين.

ووفدي يشعر بقلق بالغ إزاء الآثار الإنسانية الخطيرة المترتبة على الصراع. فقد أدى ذلك الصراع إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان وتزايد الحاجة إلى معونة غذائية طارئة. وعلى المجتمع الدولي أن يجعل كل موارده متاحة لتخفيف هذه الأزمة. ونؤيد التوصيات الواردة في التقرير في هذا الشأن، وندعو الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات سخية للنداء الموحد لسنة ٢٠٠٢. ويرحب وفدي بالتعاون الوثيق والمثمر بين الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية، والذي يعد مثالا للشراكة في أصدق معانيها.

وختاما، أحيي المدنيين والعسكريين من رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا على تفانيهم وعملهم الاحترافي. وأثناء زيارتنا للمنطقة، بهرتنا النتائج الرائعة التي حققتها البعثة فضلا عن إسهامها في عملية السلام. ويشعر بلدي بالامتنان للممثل الخاص للأمين العام، السيد ليغويلا، على جهوده التي لا تكل للمساعدة في تهيئة ظروف مؤاتية لإقرار سلام دائم في المنطقة. وأؤكد من جديد كامل دعم وفدي للجهود التي يبذلها في ظروف صعبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بلغاريا على كلماته الرقيقة.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يطيب لوفد الجمهورية العربية السورية أن يعبر عن سعادته برؤيتكم، معالي الوزير، تترأسون هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بغية مناقشة تقرير بعثة المجلس إلى إثيوبيا وإريتريا. واسمحوا لنا أن نعبر أيضا عن تقديرنا لمساهمات بلدكم الصديق في تقديم التسهيلات اللازمة لإنجاح مهام هذه البعثة. ولا بد لنا أن نقدر الجهود الكبيرة التي بذلها السفير أولي بيتر كولبي في قيادة وإنجاح بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا. وقد استمعنا للتو إلى تقديمه الدقيق لتقرير البعثة.

تشارك الجمهورية العربية السورية الرأي الذي طرحته الوفود التي تحدثت قبلنا في أن هذه البعثة جاءت في وقتها المناسب، حيث أتت قبيل إصدار لجنة الحدود لتقريرها المتعلق بالحدود بين البلدين الجارين إريتريا وإثيوبيا مع نهاية هذا الشهر. ويعتقد وفدي أن الرسالة التي حملتها البعثة وأبلغتها للجانبين عبّرت بشكل مباشر عن اهتمام المجتمع الدولي ومجلس الأمن بوضع نهاية سلمية للحالة التي أدت إلى نشوب صراع بين هذين البلدين تسبب في مقتل الآلاف وتشريد أعداد كبيرة من المواطنين الأبرياء من الجانبين. إننا نؤمن بأن سلاما يقوم على العدل ومبادئ الشرعية الدولية يجب أن يقود في نهاية المطاف إلى بناء علاقات قائمة على المساواة والاحترام المتبادل بين البلدين، وسيساهم حتما في تعزيز الصداقة والتنمية بين الشعبين الجارين.

وتعبِّر سورية عن ارتياحها بشأن قرب التوصل إلى تسوية قانونية نهائية للمسألة المتعلقة بالحدود وفقا لاتفاقات الجزائر، كما تعبر عن ترحيبها بالتصريحات التي أدلى بها قادة البلدين وأكدوا فيها على الاستعداد لقبول قرار لجنة الحدود، الأمر الذي يدل على التزام الطرفين بعملية السلام. كما يود وفدي أن يشيد بالدور الذي أسهمت به بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع كلا الطرفين، في تحسين حالة السكان، خاصة في المنطقة الأمنية المؤقتة. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن ثقته بأن الطرفين سيبديان تعاونا كاملا مع بعثة الأمم المتحدة في إطار سعيها للوصول إلى فهم مشترك حول الطرق والإجراءات الفعالة لمرحلة التنفيذ التي ستلي إصدار لجنة الحدود لتقريرها.

لقد جاء تقرير بعثة مجلس الأمن إلى إريتريا وإثيوبيا شاملا وقدّم صورة شفافة عما تم القيام به أثناء زيارتها. ونرى أن الملاحظات التي وردت في الفصل الرابع من التقرير تستحق كل عناية واهتمام من قبل المجلس ومن قبل البلدين الجارين. ويؤيد وفدي بشكل خاص التوصيات التي تناشد الجهات الضامنة لعملية السلام والجهات القائمة على تيسيرها ومنظمة الوحدة الأفريقية وأصدقاء إريتريا وإثيوبيا مواصلة تكثيف الاتصالات مع سلطات كل من البلدين بغية التشجيع على إجراء حوار بنّاء يهدف إلى فتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين هذين البلدين. كما نؤيد التوصيات التي تحث الأوساط المانحة على إبداء السخاء تجاه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم عملية السلام، والمنشأ لذلك الغرض. كما نعتقد أن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا لفترة ستة أشهر أخرى خلال الأيام القليلة القادمة سيساهم في تعزيز الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة.

لقد عانت منطقة القرن الأفريقي من صراعات دامية وكوارث متعاقبة خلال السنوات السابقة، ونعتقد أنه من واجب المجتمع الدولي بذل مزيد من الجهود لوضع حد لهذه الصراعات والكوارث من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية. وفي هذا المجال، فإننا ننظر بكل تفاؤل إلى حل الصراع القائم بين إريتريا وإثيوبيا على اعتباره مرحلة أولى على طريق حل عادل لمشاكل أخرى في هذه المنطقة الهامة والحساسة من العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): إن حضوركم هنا اليوم، معالي الوزير، يعبر مرة أخرى عن الاهتمام الكبير والمستمر الذي يوليه بلدكم للقضايا التي تؤثر على القارة الأفريقية. ويسر وفدي أن يراكم تترأسون هذه الجلسة عن الحالة بين إريتريا وإثيوبيا، لا سيما وأن بلدكم، وأنتم شخصيا، تكرسون اهتماما خاصا لمعالجة الأزمة هناك. ويرحب وفدي بالجهود العديدة التي تبذل بغية التوصل إلى تسوية عادلة للصراع.

نحن نترقب الإعلان الوشيك لقرار اللجنة المستقلة للحدود، المسؤولة عن ترسيم الحدود بين البلدين. ونرحب بالتصريحات الصادرة عن كلا الجانبين في الآونة الأخيرة، حيث أكدا على أن ذلك القرار سيكون نهائيا وملزما، غير أن الفترة التي ستلي إعلان القرار قد تكون مشحونة بعدم اليقين، ويجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة وفاء كلا الطرفين بالتزاماتهما، بغرض إتمام المراحل اللاحقة في سلام. وفي هذا الصدد، يتطلب الأمر سرعة إنشاء آلية لتيسير إزالة الألغام من المنطقة كيما يتسنى للجنة الحدود أن تشرع في ترسيم الحدود وتعيينها.

وبينما تخضع عملية إزالة الألغام لمسؤولية الدولتين، من الواضح، على ما يبدو، أنه لا يمكن القيام بها بصورة فعالة دون مساعدة خارجية، بسبب النقص في الموارد المالية. ونرى أنه يجب أن تكلف بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بهذه المهمة على أساس مبدأ ”لا خروج بدون استراتيجية“. ونحن مقتنعون، سيدي الرئيس، بأن بلدكم الذي بذل جهودا دبلوماسية ومالية عديدة، بالفعل، لتحقيق تقارب بين البلدين، سيقوم بدور قيادي في هذا الصدد.

ويناشد وفدي، كذلك، الجهات الفاعلة المختلفة في عملية السلام أن تواصل تعزيز علاقاتها مع السلطات في البلدين من أجل تشجيع إجراء حوار بنّاء يمكن أن يدعم تدابير بناء الثقة.

ووفدي على اقتناع بأن التنفيذ الفعال لاتفاقي الجزائر سيساهم في التوصل إلى حل دائم للصراع، ونأمل أن

يسمح كذلك بتوثيق الصلات التقليدية بين شعبي إثيوبيا وإريتريا. ونشجع مجتمع المانحين على مواصلة جهوده من أجل التعبئة العادلة للوسائل اللازمة لتغطية الاحتياجات الإنسانية الهائلة الناتجة عن الصراع المميت بين الأخوة.

ختاما، أود أن أؤكد أن حكومة غينيا تؤيد تماما التوصيات الواردة في تقرير بعثة مجلس الأمن وتعرب عن شكرها للسفير كولبي على الفعالية التي أدار بها هذه البعثة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشارك الآخرين في الترحيب برئاستكم لهذه الجلسة، سيدي الرئيس.

سيتكلم وفد إسبانيا فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي. ووفدي يؤيد ما سيقوله، بطبيعة الحال. أود فقط أن أتناول نقطة أو نقطتين بالتفصيل.

أولا، يود وفدي أن يضم صوته إلى الوفود الأخرى في تهنئة السفير كولبي على أسلوب رئاسته للبعثة الموفدة إلى إثيوبيا وإريتريا، في الآونة الأخيرة، وتهنئة السفير ليغويلا جوزيف ليغويلا وأعضاء بعثة الأمم المتحدة إلى إثيوبيا وإريتريا على عملهم بلا كلل.

ومن البديهي أن القرار الذي ستعلنه لجنة الحدود، قريبا، ستكون له أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل عملية السلام والاستقرار في المنطقة. ومع اقتراب صدور قرار لجنة الحدود، نرى أن من المهم أن يشارك المجتمع الدولي في عملية السلام، بمزيد من العمق، ولا سيما الجهات الضامنة لعملية السلام والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الوحدة الأفريقية.

وهناك نقطة أخرى تتصل بحكم لجنة الحدود وهي أن هذا الحكم لن يكون نهاية عملية السلام. والواقع أن الترتيبات الجارية على أرض الواقع يجب أن تظل على حالها، وأنه سيلزم إيجاد حل للعقبات الباقية أمام عملية السلام، بما في ذلك مجالات عدم امتثال إريتريا. وقد لا تتم عملية ترسيم الحدود نفسها قبل عام ٢٠٠٤. ولكن، بعد التعرف على موقف لجنة الحدود، سيلزم إدخال زخم مبكر في عملية ترسيم الحدود المذكورة. إن عملية إزالة الألغام اللازمة من أجل السماح بترسيم الحدود، عملية كبرى قد تتجاوز قدرة الطرفين. وقد يلزم أن ينظر المجلس في تمديد دور بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لتغطية مجال النشاط هذا عند تجديد الولاية خلال بضعة أيام.

ختاما، أود أن أعرب عن ترحيبنا باجتماع الزعماء الدينيين في البلدين. ونرى أن هذا النوع من الأحداث يساعد على تطبيع العلاقات الثنائية على كافة المستويات، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لعملية السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلماته الرقيقة.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية، أن أهنئكم سيدي الرئيس، وأن أهنئ وفدكم على تنظيم اجتماع اليوم وعلى إتاحة الفرصة لنا للتعليق على تقرير بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا.

قبل التطرق إلى المسائل الموضوعية، أود أيضا أن أهنئ السفير بيتر كولبي على قيادته الممتازة للبعثة وعلى عرض التقرير اليوم. والنرويج تعلق أهمية كبيرة على عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا، كما تبين من المساهمة الكبيرة التي قدمتها لتمويل عمل لجنة الحدود. وأود أيضا أن أشكر حكومة النرويج على تزويدنا بالطائرة التي سهلت بعثتنا. ونتوجه بالشكر أيضا إلى حكومتي إثيوبيا وإريتريا على حسن الضيافة، وبطبيعة الحال، إلى السفير ليغويلا، الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

وأعضـاء أمانـة مجلـس الأمـن علـى التحضـير للبعثـة وعلـى التسهيلات المتاحة لأعضاء البعثة.

لقد كانت البعثة الموفدة إلى البلدين مفيدة للغاية، إذ أنها سمحت لأعضاء المجلس بالحصول على معلومات مباشرة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا على أرض الواقع. وقد أتاحت لنا الاجتماعات المعقودة بين الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي في البلدين، ومع الزعماء الدينيين كذلك، رؤية متعمقة في التعقيدات الكامنة وراء الصراع الإثيوبي - الإريتري.

ونثني على تقرير البعثة، الذي يعكس بأمانة مضمون الاجتماعات ويتضمن مجموعة من الملاحظات والتوصيات التي نوافق عليها تماما.

ونعتقد أن البعثة الموفدة إلى البلدين كانت بالفعل مناسبة في التوقيت ومؤاتية، وخاصة في ضوء قرار لجنة الحدود الذي طال انتظاره والذي سيصدر في وقت لاحق من الشهر الحالي.

ومع دخولنا هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام، نرحب بالالتزامات المتعلقة بالقرار المقبل للجنة الحدود، والتي كررت تأكيدها قيادة كل من إثيوبيا وإريتريا خلال بعثتنا إلى البلدين، إن التزام البلدين بالتقيد بقرارات لجنة الحدود وفقا لما تعهد كل منهما به وفقا لاتفاقي الجزائر يمثل خطوة بالغة الأهمية في إقرار سلام مستدام بين البلدين.

وكما أبرز في تقرير اللجنة، ناقشنا مع الطرفين الخطوات المختلفة المتصلة بتنفيذ قرارات لجنة الحدود. فمتى عرفت القرارات في وقت لاحق من الشهر الحالي، سيكون من المهم للغاية أن يجلس الطرفين معا مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لمناقشة سُبل ووسائل تنفيذها. ونود أن نذكر أن الممثل الخاص للأمين العام، السيد ليغويلا وأعضاء فريقه، الذين يتمتعون بكامل ثقتنا وتأييدنا، سيكون عليهم القيام بدور بالغ الأهمية في الشهور المقبلة. ومن أجل ضمان سلاسة تنفيذ قرارات لجنة الحدود، يجب أن تواصل الجهات الضامنة لعملية السلام والجهات القائمة على تيسيرها وشهود هذه العملية بذل مساعيها الحميدة لحث الجانبين على الوفاء بالتزاماتهما وفقا لاتفاقي الجزائر.

والنرويج، كما نرى، تولي أهمية كبيرة لهذا الملف من ملفات المجلس، ونود أن نقترح أن تبذل النرويج أيضا مساعيها الحميدة لتكميل عمل السفير ليغويلا المتمثل في ضمان تنفيذ الطرفين لقرارات لجنة الحدود.

ومتى عرفت قرارات اللجنة، سيكون امتناع الجانبين عن أي إجراء من جانب واحد يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لعملية السلام، أمرا بالغ الأهمية، لقد أبرزنا هذا الجانب خلال بعثتنا إلى البلدين، ونكرر ذلك اليوم. وبالتالي، يجب أن تعالج جميع المسائل المتعلقة بتحرك السكان أو القوات، فقط من خلال الحوار في إطار تقرره الأمم المتحدة عن طريق المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، السفير ليغويلا.

وخلال بعثتنا، أتيحت لنا فرصة زيارة مدرسة تجري فيها توعية الأطفال بمسألة الألغام الأرضية. والواقع أن الألغام الأرضية المضادة للأفراد ما زالت تعوق عودة المشردين داخليا بشكل ملائم. وعندما اجتمعنا بقيادة البلدين، قمنا بحثهما على الوفاء بما التزما به وفقا لاتفاقي الجزائر من حيث التعاون الكامل على ضمان عملية سريعة لإزالة الألغام مما ينقلنا إلى مرحلة ترسيم الحدود.

ليس ثمة شك في أن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في هذين البلدين يتسم بأهمية بالغة حتى تستكمل بنجاح عملية رسم الحدود وتحديدها. ووفدي على استعداد لاستكشاف كافة الاحتمالات التي قد تكفل تنفيذ عملية نزع الألغام المطلوبة بصورة فعالة وفي الوقت

المناسب، بغية تمهيد الطريق أمام تنفيذ عملية ترسيم الحدود بنجاح. واستلهاما بهذه الروح سننظر في مشروع القرار الذي يقضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ونحن على استعداد أيضا للنظر في مسألة تغيير ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لتشمل أنشطة نزع الألغام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موريشيوس على كلماته الرقيقة الموجّهة إليّ.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للنرويج.

أود أن أبدي تعليقين. أولا، أثني على مجلس الأمن لموافقته على إيفاد بعثة إلى إثيوبيا وإريتريا في هذه المرحلة الهامة من عملية السلام. وتؤكد هذه البعثة التزام المجتمع الدولي بتقديم الدعم القوي لها. كما تؤكد على رغبته في تفهم الطرفين وفي إشراكهما في حوار بنّاء للمضي قُدما في هذه العملية.

وأود أن أثني أيضا على الطرفين لالتزامهما بتنفيذ اتفاقات الجزائر بالكامل. لقد اجتمعت شخصيا مع قادة البلدين في أديس أبابا وأسمرة مباشرة قبل الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن. وأشدت بالبلدين كليهما لأنهما اختارا آلية قانونية دولية لحل الصراع بالوسائل السلمية. وأثنيت عليهما أيضا لإعطاء الأمم المتحدة دورا رئيسيا في تنفيذ قرار لجنة الحدود.

لقد أصبح التوصل إلى تسوية نهائية، استنادا إلى قرار لجنة الحدود الذي سيصدر قريبا، قاب قوسين أو أدنى. وستتمكن إثيوبيا وإريتريا، بمساعدة المجتمع الدولي، من مباشرة وأيضا تركيز، كافة جهودهما، في سبيل تحقيق تنميتهما الاقتصادية والاجتماعية، بدعم من المجتمع العالمي. وبفضل التوصل إلى حل سلمي للصراع بين إثيوبيا وإريتريا، يمكن أيضا لتعزيز السلام والاستقرار في بقية القرن الأفريقي أن يكتسب زخما.

وعشية توصل اللجنة إلى قرارها، تصبح الرسالة التي يبعثها المجتمع الدولي واضحة ومفادها أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيواصلان دعمهما للمساعدة في التنفيذ العملي والمادي لترسيم الحدود، وبذلك تتوطد إنجازات السلام.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل إريتريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيوم (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني للفرصة التي أتيحت لوفدي كي يشارك في المناقشة المفتوحة التي يجريها المجلس في هذا الصباح بشأن بند جدول الأعمال عن الحالة بين إريتريا وإثيوبيا. ويسر وفدي رؤية النرويج، البلد نفسه الذي قاد بعثة المجلس إلى إثيوبيا وإريتريا في نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢، رئيسة لهذا الجهاز التابع للأمم المتحدة خلال شهر آذار/مارس الحالي. لذلك أود أن أبدأ بتهنئة الرئاسة على توجيهاتها التي لا غنى عنها وعلى العمل الجيد الذي قامت به في قيادة البعثة المفيدة إلى منطقتنا المثقلة بالمتاعب.

بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يعرب عن الشكر لبعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا على تقريرها الشامل المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الوارد في الوثيقة S/2002/205، والذي هو قيد النظر في هذه الجلسة. وفي الواقع، يدل هذا التقرير على نجاح البعثة، ويعرب وفدي عن سروره لهذا النجاح الباهر. ولقد أحاط وفدي علما مع الارتياح بأن البعثة تمكنت من زيارة أماكن كثيرة وقابلت العديد من الأشخاص في غضون وقت قصير جدا.

ويود وفدي أن يشكر أعضاء مجلس الأمن على الزيارة التي قاموا بها إلى بلدي. لقد كان ذلك دليلا واضحا على حسن نوايا المجتمع الدولي والتزامه بعملية السلام بين بلدي وإثيوبيا. ونعرب عن الشكر لكم، يا سيدي الرئيس، على دعمكم المتواصل. ونحن نلاحظ مع الفخر بأن البعثة اجتمعت مع فخامة السيد إسياس أفورقي، رئيس دولة إريتريا في أسمرة، وتمكنت بصورة ملائمة من معالجة قضايا كثيرة إن لم يكن جميع القضايا التي تتصل مباشرة بعملية السلام. وبعد أن قدمت هذه التأكيدات، لا أريد أن أكرر ما قلته سابقا. غير أني أشعر أن الواجب يحتّم عليّ أن أؤكد مرة أخرى على نقطتين في وقت لاحق في بياني.

يلاحظ وفدي باهتمام كبير أن التركيز الرئيسي للجنة انصب على إيجاد وعي بأهمية النظر إلى المستقبل – النظر في المهام الحاسمة التي يتعين تنفيذها بعد أن يصدر قرار لجنة الحدود في وقت متأخر من هذا الشهر. وتشيد حكومتي إشادة عالية بالمجلس وحكمته، كما تعبر عن موافقتها التامة على الاقتراح الرامي إلى الإسراع في تنفيذ قرار لجنة الحدود، حسبما تنص عليه الفقرة ٣٥ (أ) من التقرير. وفي هذا الصدد، يسرني أن أفيد المجلس علما بأن حكومتي استجابت بصورة إيجابية، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، لطلب اللجنة بأن تسمح إريتريا بتحليق الطائرات في رحلات جوية للقيام بعمليات تصوير من الجو.

ويتطلع شعب وحكومة إريتريا إلى مستقبل باهر. ولقد أعرب الرئيس إسياس أفورقي عن تفاؤلهما، حينما خاطب اللجنة في ٢٤ شباط/فبراير في أسمرة حيث قال،

> ''يستند تفاؤلي إلى الأمل في أن قرار لجنة الحدود، وفقا لمبدأ حرمة الحدود التي وضعها الاستعمار – وهذا مبدأ جوهري لا يمكن التلاعب به في هذه القارة – سوف يضع نهاية في غضون وقت قريب للأسباب الكامنة لهذه الحرب التي يؤسف لها. فإن ثبت في الواقع أنه كان هناك سوء فهم بشأن مواقع الحدود التي حددها الاستعمار وأدت إلى إندلاع هذا الصراع، فسيتمكن البلدان كلاهما في غضون وقت قريب من تجاوز المناخ الحالي الذي يتسم بالشك وعدم الثقة واستعادة روابطهما المفيدة المتبادلة المتمثلة في حسن الجوار بين شعبيهما الشقيقين. وفي ظل ظروف كهذه، ينبغي ألا يتوقع من الترسيم على أساس الحدود التي وضعها الاستعمار أن يسبب مشاكل خطيرة''.

لقد راقب المجتمع الدولي الشعب الإريتري وهو يخوض كفاحه الذي استمر طوال ثلاثين عاما من أجل إقرار السلام. واعتقد هذا الشعب أنه حقق السلام في عام ١٩٩١، عندما انتهت الحرب بين بلده وإثيوبيا لمصلحة الشعبين. ومما يؤسف له، أن السلام لم يدم طويلا بسبب جولة أخرى من الصراع الذي اندلع في عام ١٩٩٨، نتيجة لمطالب إقليمية. هذا هو الصراع الذي يشارك مجلس الأمن وشركاء آخرون في المساعدة لوضع نهاية له.

هلين كيلر، المرأة التي تركت تأثيرا مُلهما، قالت ذات مرة، ''أنا لا أريد سلاما يتخطى التفاهم. أنا أريد تفهما يولّد السلام''. هذه المرة يتطلع الشعب الإريتري لا إلى سلام يعني مجرد انتهاء الحرب، ولكن إلى سلام دائم ووافر. وهذه المرة، لا يمكن أن تصل جهودنا إلى حالة من ''الإصابة أو الخطأ''؛ ولكن يتعين أن تحقق جهودنا ''الإصابة''، وتحقق عدالة لا تشوبها شائبة. لقد طال انتظار الشعب الإريتري واستمر لسنوات طويلة أملا في أن تتحقق عملية السلام الثمين هذه. ويحدوني أمل كبير في أن يتحقق السلام لهذا الشعب في هذه المرّة وأن يحافظ على بقائه إلى الأبد. وينبغي لنا ألا نخذله.

واسمحوا لي الآن أن أؤكد على قضيتين أثارهما الرئيس إسياس أفورقي في اجتماعه معكم، يا سيدي الرئيس، ومع أعضاء البعثة، في أسمرة. هاتان القضيتان جديرتان بأقصى قدر من الاهتمام بسبب ما يترتب عليهما من آثار إنسانية.

أولا، يعلم أعضاء المجلس أن من المتعذر إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة، التي تعتبر حجر الزاوية في اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بسبب رفض إثيوبيا إعادة ترتيب قواتها، منتهكة للمادة ١٤ من الاتفاق. ونتيجة لذلك الانتهاك، لا يزال أكثر من ٠٠٠ ٦٠ مدني إريتري محصورين في معسكرات مؤقتة إلى يومنا هذا، مما يجعل من المستحيل عليهم العودة إلى ديارهم وقراهم. ويتوجه وفدي بالشكر ويسره أن يلاحظ، في الفقرة ٣٢ من التقرير، أن البعثة تمكنت من زيارة حوالي ٠٠٠ ٥ من الأشخاص المشردين داخليا حول منطقة سيناف.

وقد شهدت البعثة الظروف التي يعيشها هؤلاء الرجال والنساء والأطفال. ولقد رآهم المجلس وتكلّم معهم. وقاموا على نحو فعال جدا بإبلاغ المجلس بالظروف المروّعة التي يعيشونها. وأعتقد بأن البعثة قد عادت وهي مقتنعة بأن ظروف معيشتهم غير مقبولة. وينبغي لنا أن نعيدهم إلى ديارهم وقراهم. وستكون مواصلة إبقائهم في تلك المعسكرات من الظلم بمكان. وإنني أناشد المجلس وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مساعدتنا على تهيئة الظروف المواتية لعودة هؤلاء الناس.

ثانيا، تنص المادة ٨ من اتفاق وقف الأعمال العدائية على قيام كل من الطرفين بالتعجيل بأنشطة إزالة الألغام

”من أجل تهيئة الظروف اللازمة لنشر بعثة حفظ السلام، ولإعادة إرساء الإدارة المدنية وعودة السكان، وكذلك لتعيين وترسيم حدودهما المشتركة“. (S/2000/601 ، الفقرة ٨ من المرفق)

ولا تزال إثيوبيا لم تف بذلك الالتزام التعاهدي الحيوي، ورفضت، بلا سبب مبرّر، تزويد البعثة بمعلومات مفصلة عن الألغام الأرضية. لذا، فإنه ليس بوسع وفدي إلا أن ينضم إلى البعثة في مناشدتها إثيوبيا تقديم معلومات مفصّلة عن الألغام الأرضية. وإن تقديم تلك المعلومات يتسم بإلحاح إضافي اليوم لأن مهمة الترسيم العاجل للحدود بين البلدين – وتحقيق السلام النهائي بينهما – سيعتمد على الإكمال العاجل لإزالة الألغام، وخصوصا على طول الحدود المشتركة.

وإننا نلاحظ بقلق عميق، النداء الذي وجهه مجلس الأمن لنقل الإدارة وعودة السكان بشكل منظم، وتحذيره من مغبّة أي عمل يتخذ من جانب وحيد بدون حثّ إثيوبيا على احترام التزاماتها التعاهدية. فقد انتهكت إثيوبيا تلك الالتزامات بالفعل، وأحبطت تنفيذ الاتفاقات باتباع أساليب التعويق على غرار الأساليب التي اتخذتها خلال السنتين الماضيتين. وتود حكومتي ببساطة أن تشير إلى القيمة العملية لتلك النية، نظرا لأننا نعلم بالفعل عن قيام أحد الطرفين بانتهاك الاتفاقات السابقة من طرف وحيد. ويرجو وفدي معرفة فهم المجلس في هذه المسألة.

وبينما أتكلم عن مسألة الألغام الأرضية، تود حكومتي أن تشكر كل الذين ساهموا في مشروع إزالة الألغام.

وأود أن أختم كلامي بالإشارة إلى أن المجلس يجتمع هذا الصباح في آخر لحظة قبل إصدار قرار لجنة ترسيم الحدود. وإني أتطرق لهذه المسألة لا لأجعل منها مسألة مثيرة أو لإضافة مزيد من القلق، ولكن لأشاطركم تفاؤل وفدي وتفاؤل رئيس جمهورية إريتريا. إن شعبيَّ إريتريا وإثيوبيا

ينتظران بشكل جدي ذلك القرار بالأمل، بانتظار ”فتح صفحة جديدة في تاريخ علاقاتهما“ في سلام حقيقي وحرية. وإننا في هذا الصدد، ليس بوسعنا أن نكون أكثر اتفاقا مع الرئيس السابق هربرت هوفر، الذي قال، ”لا يمكن تحقيق السلام على طاولة المجلس أو بالمعاهدات، لكن في قلوب الرجال“؛ وأنا أضيف، والنساء.

أخيرا، تود حكومة إريتريا أن تشكر جميع شركائنا والعناصر الفاعلة في عملية السلام لما بذلوه من جهد ثمين. ونود أيضا أن نشكر الذين ساهموا في الصندوق الاستئماني لدعم عملية ترسيم وتخطيط الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. وتناشد حكومتي المجتمع الدولي أن يساهم بالمزيد في الصندوق الاستئماني. وإننا نرحب جدا بإعلان حكومة النرويج عن المساهمة بمبلغ ١ مليون دولار.

مرة أخرى، تهانئنا الخالصة لكم يا سيادة الرئيس، على النجاح في مهمتكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إريتريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلّم التالي في قائمتي ممثل إثيوبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تيسيما (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة الجمهورية الديمقراطية الاتحادية لإثيوبيا، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم معالي وزير الخارجية، لإجراء هذه المناقشة وللقيادة التي أولاها وفدكم لبعثة المجلس إلى منطقتنا. ونحن ممتنون امتنانا مضاعفا لرؤيتكم هنا بعد تشريفنا بزيارة عاصمتنا قبل بعثة المجلس ببضعة أيام. ونود أيضا أن نتوجه بالشكر الخالص إلى السفير كولبي لقيادته الفعّالة في تيسير مهمة بعثة مجلس الأمن إلى كل من إثيوبيا وإريتريا.

وقد أعربت حكومتي عن تقديرها للزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن الأخيرة لبلادي. ونحن على اقتناع بأنها ستساهم كثيرا في دفع عملية السلام إلى الأمام وفي حلّ بعض القضايا المعلّقة التي قد تعوق التنفيذ الكامل لاتفاق الجزائر والقرار القادم للجنة ترسيم الحدود. ونعتقد بأن الزيارة قد أتاحت لأعضاء المجلس فرصة مباشرة لتقدير المخاوف التي أثارتها حكومتي مرارا وتكرارا.

وأود مرة أخرى أن أبرز بعض القضايا المعلقة التي أثارها رئيس وزراء بلدي أثناء بعثة المجلس والتي من الضروري أن تحلّ قبل إعلان قرار لجنة ترسيم الحدود.

أولا، لا بد من أن تجرد المنطقة الأمنية المؤقتة التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق الجزائر بشأن وقف الأعمال العدائية لتقوم مقام منطقة عازلة تفصل بين الجيشين، من السلاح تجريدا كاملا، وينبغي أن تظل كذلك حتى إكمال عملية ترسيم الحدود. ونشعر بقلق شديد إزاء عدم التجريد الكامل للمنطقة الأمنية المؤقتة من السلاح. ولا يزال الجيش النظامي يتسلل إلى المنطقة باسم المقاومة الشعبية والشرطة. وينبغي لمجلس الأمن أن يعمل على حل هذه المسألة عاجلا وليس آجلا.

ثانيا، تعتقد إثيوبيا أيضا بأن اتفاق مركز القوات، الذي ينظم وجود بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا يجب أن يوقّع. ويشترط أن يوقع كل من الطرفين على الاتفاق مع الأمم المتحدة لإضفاء الطابع الرسمي على الوجود القانوني لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في كل من بلديهما. وتجدر الإشارة إلى أن إثيوبيا قد وقّعت مثل هذا الاتفاق قبل حوالي سنة، قبل الموعد النهائي بفترة طويلة. ولم تقم إريتريا لحدّ الآن بتوقيع الاتفاق.

ثالثا، واصلت إثيوبيا كفالة تمتع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بحرية الحركة، بما في ذلك ضمن منطقة الكيلومتر ١٥ المجاورة للحد الجنوبي للمنطقة الأمنية المؤقتة. ونود أن نرى الطرف الآخر يمنح بعثة الأمم المتحدة في

إثيوبيا وإريتريا الحق نفسه، وهو الحق الضروري لترسيم الحدود الطبيعية. وقد أدى التحدي وإنكار هذا الحق إلى إيجاد مشاكل خطيرة في الماضي، ولا يزال من دواعي القلق الخطير لحكومتي.

رابعا، فيما يتعلق بالنقطة التي كرّرها بعض أعضاء المجلس بخصوص الرحلات الجوية المباشرة التي تقوم بها الأمم المتحدة على ارتفاع عال، قدمت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا اقتراحا بهذا الشأن إلى الطرفين. وقد طلبت إثيوبيا الانحراف عن الطريق المقترح بدقيقتين شرقا أو غربا، ووافقت على جميع الإمكانيات الأخرى. ونتمنى بأن تحل هذه القضية أيضا بشكل نهائي بالتشاور بين المجلس والطرف الآخر.

لقد وصلنا الآن إلى مرحلة بالغة الحرج في عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا، كما كرر القول العديد من أعضاء المجلس. وإننا نتطلع إلى الترحيب بالحكم العادل النزيه الذي ستصدره لجنة الحدود، والذي سيعلن أثناء النصف الأخير من هذا الشهر. ولا نود لأي من المسائل المعلّقة أو عدم الامتثال لاتفاق الجزائر أن يعرّض للخطر عملية السلام أو تنفيذ القرار المرتقب للجنة الحدود.

ونعتقد أن قرار اللجنة يجب ألا يُتخذ تحت أي تأثير سياسي، أو أن تسيّس نتائجه بأي شكل من الأشكال، من جانب أي طرف ثالث. ونعتقد أن قرار لجنة الحدود ينبغي أن يكون قرارا قانونيا، يتخذ بشفافية تامة ويخلو من كل الاعتبارات أو الضغوط السياسية. وقد نفذت حكومتي اتفاق الجزائر وتقيدت به حتى الآن، وهي ملتزمة بالتنفيذ التام لهذه النتيجة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إثيوبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل أسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آرياس (أسبانيا) (تكلم بالأسبانية): يسعدني يا سيدي أن أراكم تترأسون مجلس الأمن اليوم.

ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا. وتؤيده أيضا البلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للرئاسة النرويجية على إجرائها هذه المناقشة العلنية حول تقرير بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا. ونحن نرحب بالتقرير وبالفرصة التي يتيحها للدول الأعضاء لكي تتشاطر تقييماتها فيما نتجه نحو هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام الجارية بين إثيوبيا وإريتريا.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأييده التام لاتفاق السلام الموقّع في الجزائر العاصمة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وكذلك اتفاق وقف العمليات القتالية الموقّع عليه في الجزائر العاصمة في ١٨ حزيران/يونيه من نفس العام. وإننا نتطلع، في هذا السياق، إلى قرار ترسيم الحدود الذي ستصدره لجنة الحدود. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالبيانات التي أدلى بها الطرفان مؤخرا والتي تؤكد من جديد على أن قرار لجنة الحدود سيكون نهائيا وملزما، وعلى التزامهما باحترام سيادة الطرف الآخر وسلامته الإقليمية، وفقا لاتفاق الجزائر العاصمة.

وسينهي إعلان لجنة الحدود عن قرارها في الأسابيع القليلة المقبلة، المرحلة الأولى من عملية السلام الجارية.

ويتوقع الاتحاد الأوروبي من الطرفين أن يضمنا البدء بعملية ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا على الفور والمضي بسرعة على طريق التقدم بطريقة منسقة، مع الإبقاء على الاستقرار في جميع المناطق التي يؤثر عليها هذا القرار.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ولعمل الممثل الخاص للأمين العام السفير ليغويلا. وسينظر مجلس الأمن في الأسبوع المقبل في تمديد ولاية البعثة. ونتطلع، في هذا الصدد إلى توصيات الأمين العام، بهدف وضع إطار شامل لمرحلة التنفيذ وللدور الملائم الذي ستقوم به البعثة في هذه المرحلة. ونود أن نذكِّر بالدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في اتفاق الجزائر، في تنفيذ قرار لجنة الحدود، ونحث الطرفين على التعاون التام مع البعثة في تنفيذ ذلك القرار والإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع الممثل الخاص للأمين العام في هذه المرحلة الحاسمة.

ويشارك الاتحاد الأوروبي بعثة مجلس الأمن وجهة نظرها التي تقضي بأن المزيد من التطوير للإطار المؤسسي لعملية السلام سيكون ضروريا، من أجل تيسير مرحلة التنفيذ، وخاصة من خلال التعزيز الملائم للجنة التنسيق العسكرية، وكذلك من خلال الآليات الأخرى على أساس الحوار بين الأطراف وعلى تعاونها الكامل مع الممثل الخاص للأمين العام. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم أي مساعدة يمكنه تقديمها.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد، أنه وفقا لاتفاق الجزائر، فإن ولاية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام ستنتهي عندما يتم استكمال عملية ترسيم الحدود ووضع علامات الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. وبالتالي، فإننا نعلِّق أقصى قدر من الأهمية على الاستمرار في ترتيبات فصل القوات، الذي حققته إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة. ومما له أهمية مساوية أن يمتنع الطرفان عن أي إجراءات ذات طابع انفرادي، بما في ذلك تحريك السكان والقوات، بغية الحفاظ على الاستقرار.

إن ترسيم الحدود عملية مادية يجب أن تتم بالضرورة على الأرض. والمنطقة المتنازع عليها على الحدود ما زالت مثقلة بالألغام، مما يمثل تهديدا ضخما للسكان ولموظفي الأمم المتحدة العاملين في المنطقة. وإزالة الألغام شرط مسبق ضروري لترسيم الحدود. وفي هذا الصدد، يذكِّر الاتحاد الأوروبي الطرفين بمسؤوليتهما الأساسية ويحثهما على التعاون التام لضمان التعجيل بترع الألغام. وينبغي تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، حسب الاقتضاء، لكي يتاح للبعثة أن تقوم بدور كامل وملائم في عملية ترسيم الحدود.

وفي سياق تدابير بناء الثقة، فإننا ندعو الطرفين إلى الإفراج الفوري عن كل الباقين من أسرى الحرب وجميع المحتجزين نتيجة للصراع المسلح وإعادتهم دون قيد أو شرط. ومن المهم أيضا ضمان استدامة عملية إعادة إدماج اللاجئين، والمشردين داخليا والجنود المسرحين. ويدعو الاتحاد الأوروبي الطرفين إلى تسوية المسائل المعلّقة على وجه السرعة، بما في ذلك حرية التحرك لبعثة الأمم المتحدة.

إن ترسيم الحدود وتنفيذ تدابير بناء الثقة يشكلان خطوتين أساسيتين نحو تطبيع العلاقات بين هذين البلدين الجادين. والهدف الشامل لعملية السلام هو المصالحة وإعادة التعمير والتنمية، لصالح شعبيهما. ويدعو الاتحاد الأوروبي حكومتي إثيوبيا وإريتريا إلى التحرك صوب التطبيع والمصالحة الدائمة.

وتبعث الاجتماعات المشتركة التي عقدها القادة الدينيون في ١٤ و ١٥ شباط/فبراير في أسمرة وأديس أبابا على شعورنا بالتشجيع. ونشدد على الأهمية الخاصة لتعزيز الاتصالات عبر الحدود على المستوى المحلي، وإعادة بناء

العلاقات بين المجتمعات المحلية، والدور الذي يمكن للمرأة أن تقوم به في هذا الصدد.

وسيسهم توطيد السلم بين البلدين في البدء من جديد بعملية التعاون والتكامل على المستوى الإقليمي. والتعاون الإقليمي له أهميته الحيوية لضمان التنمية المستقرة والمستدامة في منطقة القرن الأفريقي، التي ما زالت منطقة تثير القلق بصفة خاصة للاتحاد الأوروبي. ونلاحظ في هذا الصدد توقيع البروتوكول الخاص بإنشاء آلية للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة فيما يتعلق بالصراعات في مؤتمر القمة التاسع للهيئة الحكومية الدولية للتنمية، الذي عقد في ١١ كانون الثاني/يناير.

وختاماً فإن الاتحاد الأوروبي بوصفه شاهداً ومشاركاً في التوقيع على اتفاق الجزائر للسلام الشامل ما زال على التزامه بمواصلة تقديم دعمه لعملية السلام، وخاصة من خلال الممثل الخاص للرئاسة السناتور سرِّي. وسنواصل تقديم المساعدة للجماعات السكانية المتضررة من جراء الصراع وغيره من الكوارث الإنسانية، كالجفاف القائم حالياً. ويود الاتحاد الأوروبي مع استمرار إحراز التقدم في عملية السلام أن يدعم بناء السلام والإعمار والتنمية، وأن يسهم في بدء الحوار بشأن تدابير بناء الثقة وجهود التطبيع والتعاون في جميع النواحي ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بالمصالحة الدائمة بين إثيوبيا وإريتريا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إسبانيا على كلماته الطيبة التي وجّهها لي.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل هولندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أهنئ مجلس الأمن على هذه البعثة الجيدة التوقيت والموفقة إلى إثيوبيا وإريتريا، وأشكرها على تقريرها الشامل. وقد أثيرت خلال البعثة كثير من المسائل ونوقشت مع مختلف الجهات الفاعلة بكل توجهاتها في كلا البلدين، ونعرب عن تأييدنا للملاحظات والتوصيات التي أبديت بالتقرير.

كما تؤيد هولندا وتتفق تماماً مع البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونرى أن اجتماع المجلس اليوم هام لأن عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا تقترب من لحظة حرجة نظراً للقرار الذي توشك أن تصدره لجنة ترسيم الحدود. ونرحب بما أوضحه الطرفان باستمرار من أنهما سيقبلان قرار لجنة الحدود بوصفه نهائياً وملزماً.

ونرى أن يواكب تقديم لجنة ترسيم الحدود الرسمي لقرارها مشهد وأسلوب يبرران ما لهذا القرار من أهمية. إذ أن الأمر بعد رسم الحدود يرجع للطرفين على أية حال في ترك الماضي وراءهما والتطلع إلى المستقبل. ولذلك يراودنا أمل وطيد في أن يجري هذا الحدث التاريخي على نحو يتيح للإثيوبيين والإريتريين بل والعالم كله في الواقع شهود هذه اللحظة الحاسمة وأن يتيح للقادة في كلا البلدين فرصة فريدة للإعراب من جديد عن التزامهم الرسمي بعملية السلام. ويمكن عندئذ للمجتمع الدولي أن يتجاوب بالإعراب عن دعمه الكامل لكلا البلدين.

وقد أولت هولندا خلال فترة عضويتها في المجلس قدراً كبيراً من الاهتمام لمسألة استراتيجيات خروج عمليات حفظ السلام. وينبغي أن يستند هذا الخروج إلى النجاح في إنجاز ولاية البعثة المعنية ومن ثم أن يرتبط بهدف واضح. وهذا الهدف واضح في حالة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. إذ يربط اتفاقا الجزائر إنهاء أعمال البعثة بإتمام عملية ترسيم خط الحدود.

والتنفيذ هو الذي سيمثل ختام عملية السلام في نهاية المطاف. ومن الضروري أن يُشرع في بداية ترسيم الحدود

فور صدور القرار. بيد أن تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود يشكل عملية سوقية وإدارية واسعة النطاق لا يمكن الاكتفاء بترك أمرها للجنة. ولذا من الضروري أن تساند الأمم المتحدة هذه العملية من البداية. ونرى هنا دوراً هاماً للبعثة تؤديه في توفير الدعم السوقي والإداري للترسيم وفي تهيئة الظروف الضرورية، من خلال عمليات تطهير الألغام على طول خط الحدود على سبيل المثال. وينبغي إيلاء الاهتمام لاحتمال انتقال السكان والمشردين داخلياً عبر الحدود، ولنقل السلطة على الأراضي ومسائل أخرى كثيرة. ونرى أن كل هذا يجب مناقشته بشكل مستفيض بأسرع ما يمكن والبت فيه من قِبل جميع الأطراف المعنية. وينبغي أن تتجلى نتائج هذه المناقشات في تعديل ولاية البعثة. كما أن من المهم أن تتوافر لدينا تقديرات واقعية بالميزانية عن تكاليف عملية ترسيم الحدود.

وأخيراً، أود أن أؤكد لكم يا سيدي أن توصيتكم بأمور من بينها أن يواصل أصدقاء إريتريا وإثيوبيا المشار إليهم في الفقرة ٣٦ (أ) من تقرير بعثة المجلس تكثيف اتصالاتهم مع السلطات في كلا البلدين لن تمر مر الكرام. فبوصفي رئيس مجموعة أصدقاء إريتريا وإثيوبيا بوسعي أن أؤكد للمجلس أن المجموعة سوف تسعى إلى استمرار الحوار حتى نؤدي دورنا في تحقيق الهدف النهائي من عملية السلام، وهو إقامة علاقات كاملة وطبيعية بين البلدين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي في البداية أن يرحب بمعالي السيد جان بيترسن، وزير الشؤون الخارجية في النرويج، وأن يهنئ النرويج على توليها رئاسة مجلس الأمن. واسمحوا لي أيضاً بأن أوجه التهاني للسفير أغويلار سينسر، ممثل المكسيك، وأعضاء فريقه على ما قاموا به من عمل ممتاز الشهر الماضي.

وجرياً على العادة النرويجية سأوجز في ملاحظاتي.

تعرب اليابان عن ترحيبها بالتقرير الشامل لبعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا، برئاسة سفير النرويج أولي بيتر كولبي. ويبرهن التقرير في ذاته على نجاح البعثة عشية إصدار لجنة ترسيم الحدود لقرارها النهائي والملزم. وترجو اليابان أن تتجلى وجهات النظر التي اكتسبها أعضاء مجلس الأمن خلال زيارتهم الميدانية لدى النظر القادم في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

ونثني على إثيوبيا وإريتريا لاختيارهما تسوية خلافاتهما عن طريق آلية دولية لحل المنازعات، ونرحب بالبيانات التي أدلى بها كلا الطرفين في الآونة الأخيرة مؤكدين فيها من جديد أن قرار لجنة ترسيم الحدود نهائي وملزم. وانتظاراً للبدء فوراً في اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود عقب إعلان اللجنة لقرارها، ترحب اليابان بهذا التطور الإيجابي وتأمل في أن يستخدم تبرعنا لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم تعيين ورسم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وقدره مليون دولار تقريباً، على نحو فعال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد كلا الطرفين أن يمتنعا عن القيام بأي عمل من شأنه زعزعة الاستقرار، بما في ذلك تحرك السكان وتحرك القوات.

وكما جاء في تقرير بعثة مجلس الأمن، فسوف يتوقف النجاح في تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود إلى حد كبير على إزالة الألغام من منطقة الحدود. وهذا أمر حاسم أيضاً في أهميته لبناء الثقة من أجل حل النزاعات المحلية وإعادة بناء العلاقات بين المجتمعات، ولا سيما عن طريق تعزيز الاتصالات عبر الحدود على المستوى المحلي. وبالنظر إلى أهمية تطهير الألغام، فقد قررت حكومة اليابان أن تخصص

لهذا لمشروع في المنطقة الأمنية المؤقتة ما يقرب من ٥٦٠ ٠٠٠ دولار من تبرعها لصندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة في إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة.

وأختتم كلمتي بالتعليق على بعثات مجلس الأمن بصفة عامة. ويمكن أن تكون بعثات مجلس الأمن على أرض الواقع أداة مفيدة، كما تدل على ذلك هذه البعثة الأخيرة إلى إثيوبيا وإريتريا. ولكي نكفل أن تكون البعثات مثمرة في المستقبل، ترى اليابان أن من الجدير بالاهتمام النظر في تحديد معايير لإيفاد البعثات وكفالة الشفافية فيما يتعلق بالأساس الذي تستند إليه في الميزانية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل اليابان على كلماته الطيبة الموجهة إليّ.

أعطي الكلمة الآن للسفير كولبي، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى إريتريا وإثيوبيا، للرد على التعليقات المطروحة.

السيد كولبي (تكلم بالانكليزية): أود فقط أن أبدي بضع ملاحظات مختصرة.

في الوقت الذي ننتظر فيه صدور قرار لجنة ترسيم الحدود قريبا، أعتقد أن أهم شيء الآن هو أن نتطلع جميعا إلى الخطوات الهامة التي تنتظرنا. ولقد أشار سفير هولندا إلى بعض هذه الخطوات. وأعتقد أنه لا يمكننا المضي قُدما بأسلوب بنّاء إلا من خلال هذا الطريق.

ثانيا، استرعي انتباه المجلس إلى حقيقة أن الزعيمين، في تصريحاتهما للصحافة عقب لقاءاتنا، قد وصفا البعثة بأنها بنّاءة وتأتي في الوقت المناسب على حد سواء، وأعتقد أن البلدين قاما هنا اليوم بتكرار هذه الأقوال. ونود أن نبني أكثر على هذا الأساس في المجلس.

وفيما يتعلق بالقضايا العالقة، تم الإعراب بوضوح عن موقف المجلس في مناسبات عديدة، في البيان الرئاسي المعتمد في كانون الثاني/يناير، وأعيد التأكيد عليه في تقرير البعثة. هذه متطلبات معروفة تماما، وينبغي التقيد بها.

أخيرا، أود التشديد على البيئة القوية والداعمة جدا التي تم التأكيد عليها من خلال البعثة إلى البلدين. وسوف يقف المجتمع الدولي بقوة خلف الطرفين في تنفيذهما لاتفاقي الجزائر، بما في ذلك تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود. وكما سمعنا اليوم، أعتقد أن المجلس ما زال ملتزما التزاما قويا بالإسهام في استكمال عملية السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.